



تحليل مؤشرات الفقر في محافظة النجف وسبل مواجهته

الباحث هاني عبدالرسول محمد
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة

أ.د. عدنان داود محمد العذاري
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة

المستخلص

تعد مشكلة الفقر من المواضيع التي أحيطت بأهمية كبيرة على الصعيد العالمي، لذا فقد يشير مفهوم الفقر إلى اتجاهات متعددة تتجاوز حد الدخل المنخفض، فهو يظهر الحرمان من الخدمات الأساسية، وهذا يعني أن ظاهرة الفقر هي مشكلة لا يمكن اختزالها في بعد واحد فقط من إبعاد الحياة الإنسانية وعلى الرغم من أن الدخل هو يعد أحد أهم إبعاد الفقر، إلا أنه لا يبرز سوى صورة جزئية للحياة البشرية الإنسانية الأكثر تعقيداً، لذلك يهدف هذا إلى تسليط الضوء على واقع الفقر والمستوى المعيشة في محافظة النجف عن طريق استعراض مفاهيم الفقر وبرز مؤشرات فقره فضلاً عن تحليل مؤشرات الفقر والمستوى المعيشة وتحليل الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للفقر ومن ثم وضع السياسات وبرامج الحد من الفقر في محافظة النجف وقد توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات.

Abstract:

The problem of poverty is considered of the issues that received a great attention and focus on the international level. Therefore, the concept of poverty could indicate many tendencies that exceeds the low income limit. It refers to deprivation of the basic services meaning that the problem of poverty is a one which cannot be considered within one dimension of the dimensions of human life. In spite of the fact that the income is considered the most important one of the dimensions of poverty, but it shows only a partial image of the more complicated human life. Therefore, the aim of this study is to direct light towards the reality of poverty and the status of living in Al-Najaf governorate through previewing the concepts of poverty. The most significant indicators of poverty and the living status and analyzing the economic and social properties then devising policies and programs to limit poverty in the governorate. The research reached several conclusions and recommendations.



مقدمة

تعد مشكلة الفقر من المواضيع التي أحيطت بأهمية كبيرة خاصة على الصعيدين العالمي والمحلي كونها شغلت ذهن البشري منذ الماضي وإلى يومنا هذا مما دفعته إلى تسليط الضوء عليها والبحث في اسبابها وعواملها ومشكلاتها. لذا فقد شغلت مسألة الفقر المفكرين والفلاسفة والعلماء مما تطرقوا لها من خلال دراسة أبعادها مختلفة الاجتماعية والاقتصادية كما تحدثت عنها الديانات السماوية. لعل أعظم تحدي يواجه الفكر الإنساني هو محاولة تحديد مؤشرات الفقر ومن ثم تعريفه باعتبار أن مفهوم الفقر يشير إلى اتجاهات متعددة تتجاوز حد الدخل المنخفض، فهو يظهر الحرمان من الخدمات الأساسية، وهذا يعني أن ظاهرة الفقر هي مشكلة لا يمكن اختزالها في بعد واحد فقط من إبعاد الحياة الإنسانية وعلى الرغم من أن الدخل هو يعد أحد أهم إبعاد الفقر، إلا أنه لا يبرز سوى صورة جزئية للحياة البشرية الإنسانية الأكثر تعقيداً، ومن أكثر المفاهيم التي عرفت من أوجه مختلفة ومتعددة وأكثرها شيوعاً للفقر هو الحالة الاقتصادية التي يفقد فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الغذاء والرعاية والصحة والتعليم، وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة وعلى مستوى العام كثيراً ما يكون الفقر ناتجاً عن مستوى منخفض للتنمية الاقتصادية أو البطالة المنتشرة. وعليه فإن الاقتصاد العراقي يعاني من مجموعة من المشاكل التي أوجدتها الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي مر بها في تاريخه المعاصر. ومن هذه المشاكل هي مشكلة الفقر التي لاتزال تهدد الاقتصاد العراقي وتضعف قدرتهم ما تشكل خطراً على الأجيال القادمة. وأن من أهم المراحل الصعبة التي شهدتها العراق بكل مكوناته كانت في عام 2003 عندما انقلب الوضع السياسي من وضع دكتاتوري إلى وضع تصارع فيه تيارات التغيير السياسي والاحتلال الأجنبي والإرهاب والعنف وفقدان الأمان الشخصي الذي يعد الوجه الآخر للفقر. الأمر الذي ولده أثار بنوية واجتماعية واقتصادية في المجتمع لعل أبرزها تقادم مشكلة الفقر والتي جاءت نتيجة زيادة البطالة والانهيئات في النظم الخدمية والصحية والتعليمية والسكنية، كذلك تراجع الإنتاج الاقتصادي من القطاعات الصناعية والزراعية مما أدى إلى تراجع دخول الافراد ذوي الدخل منخفضة وارتفاع معدلات التضخم وزيادة نسبة الفقر وأن هذه الظروف الاستثنائية التي أدت إلى انتشار الفقر في جميع المحافظات فضلاً عن السياسات الاقتصادية الخاطئة التي شهدتها البلد أدت إلى حالة أصبح العراق فيها يعاني من كل أشكال الفقر والحرمان، ومن هذا منطلق جاء هذا البحث لتسليط الضوء على واقع الفقر في محافظة النجف من خلال تحليل مؤشرات الفقر و مؤشرات مستوى المعيشية فيها.

1-فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من رؤيا مفادها "لا تتمثل مشكلة الفقر في محافظة النجف بانخفاض مستوى الدخل فقط وإنما بفقدان الحاجات الأساسية الأخرى، وعليه وجب اختبارها للوصول الى الحقائق بإيجاد الطرق والبحث في تفصيلاتها الدقيقة"

2-مشكلة البحث: مشكلة الفقر من المشاكل المعقدة إذ تتداخل فيها عدة مؤشرات وعقد اقتصادية واجتماعية مترابطة الواحدة مع الاخرى، لذا فان البحث بتفاصيلها والوقوف على هذه العقد قد يوتي ثمار الحلول لها ومن ثم فان هذا البحث قد اتجه إلى هذه لفهم حركتها واتجاهها ومن ثم إيجاد السبل الكفيلة لوضع الحلول لها على مستوى محافظة النجف التي هي موضع البحث .



المبحث الأول: الإطار مفاهيمي وابرز مؤشرات الفقر

أولاً: مفاهيم الفقر:

لقد أثارَت مسألة تحديد رؤية لمفهوم الفقر جدل واسع ووجهات نظر متباينة تتفاوت بين علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع والنفس، كونها تمثل ظاهرة يكتنفها العديد من التعقيدات وذات أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية وتاريخية⁽¹⁾.

وتعد مشكلة الفقر من أهم التحديات التي واجهت البشرية منذ أقدم العصور، إذ لا بد من ربطها بالعنصر البشري، فيعرف الفقر من هذه الناحية (بأنه الحرمان من التنمية البشرية الأساسية، وينصرف الفقر بمفهوم التنمية البشرية الشاملة إذ يشمل الحرمان المادي إضافة إلى الحرمان من الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية بالنسبة للتنمية البشرية، كالعيش حياة مديدة يتمتع فيها الفرد بالصحة والقدرة على الإبداع وبمستوى معيشي لائق)⁽²⁾.

ويعرف مفهوم الفقر أيضاً (بأنه الافتقار إلى الدخل المادي وموارد الإنتاج الكافية لضمان إشباع الحاجات الأساسية والضرورية لمواجهة متطلبات الحياة وتجنب الجوع وسوء التغذية والحرمان من الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم وعدم الحصول على مصادر المياه النقية والسكن اللائق، إضافة إلى عدم المشاركة في صنع القرار في الحياة المدنية والسياسية)⁽³⁾.

فيمكن تعريف مفهوم الفقر اقتصادياً (بأنها فتقار الإنسان إلى الدخل مناسباً و موارد الكافية لكي يعيش في وضع اجتماعي لائق طبق لمستويات المعيشة في مجتمعه) تبعاً لذلك فإن هذه مستويات تختلف بحسب الزمان والمكان من وقت إلى آخر⁽⁴⁾. ويمكن النظر إلى الفقر بمنظار النظرية الاقتصادية بشقيها الجزئي والكلي، إذ تشير النظرية الاقتصادية الجزئية إلى أن الفقر ما هو إلا حالة الأفراد أو الأسر غير قادرين على إشباع حاجاتهم الأساسية المادية وغير المادية، فيما تشير النظرية الاقتصادية الكلية إلى مستوى أكبر من الفرد أو الأسر أي تشير إلى مستوى المجتمع، إذ يعد البلد أو المجتمع فقيراً كلما ازدادت نسبة السكان غير قادرين على توفير مستلزمات العيش الأساسية⁽⁵⁾.

ثانياً: أنواع الفقر:

لقد تعددت أنواع الفقر حسب تصنيفاتها ولذا سنختصر على ثلاثة أنواع للفقر وهي على النحو الآتي:

1- فقر الدخل: يعرف فقر الدخل بأنه (عدم القدرة المادية على تأمين مستوى معيشي لائق (أي الذي يوفر الاحتياجات الأساسية)⁽⁶⁾. إذ يعتمد هذا التعريف على معيار الدخل للأفراد للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء ويعرّف الفقر: بأنها فتقار الأفراد أو الأسر إلى الدخل المناسب أو الموارد المادية الكافية لضمان العيش، أي عند مستوى حد الكفاف وبحسب مفاهيم البنك الدولي فإن فقر الدخل ينقسم إلى نوعين هما⁽⁷⁾.

الأول: الفقر المدقع:

ويشمل الأفراد والأسر التي تعيش على دخل يومي قدره دولار واحد أو أقل وهذا المستوى المتدني من الدخل الذي لا يفي بإشباع الحاجات الغذائية الأساسية.

الثاني: الفقر النسبي:

هذا المفهوم قد يكون أكثر تفسيراً للفقر من مفهوم الأول إذ يصف الفقراء بأنهم الأفراد الذين لا يتمكنون من الحصول على الحد الأدنى والمقبول من الرفاه البشري ويقدر البنك الدولي، ذلك الحد بالدخل الذي يقل عن دولارين يومياً أو ما يعادلها من القوة الشرائية بالعملة المحلية للبلد.



2- الفقر البشري (Human Poverty) :

وهذا نوع من الفقر ذو طابع متعدد الأبعاد ويتسم محتواه بالتنوع لا بالتوحد ويقاس الرقم القياسي البشري للحرمان في مجال التنمية البشرية الأساسية في نفس الأبعاد التي يتناولها دليل التنمية البشرية إلا وهي بالبقاء ومعرفة القراءة والكتابة و مستوى معيشي اللائق⁽⁸⁾. ان الفقر البشري يشمل أوجه الحرمان في القدرات الأساسية للحرمان المتعلقة بسنوات العمر، والصحة، والإسكان، والمعرفة والمشاركة، والأمن الشخصي، والبيئة، وحينما تتفاعل هذه الأوجه للفقر البشري مع بعضها البعض فأنها تشكل قيوداً حادة على الخيارات الإنسانية. لذا يمكن تعريف الفقر البشري بأنه (عجز فئة من الافراد المجتمع على تحقيق مستويات دنيا من الاحتياجات الأساسية لتشمل الرعاية، والصحة، والتعليم، والغذاء، القدرة على المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية)⁽⁹⁾، وهذا مما يعزز أهمية الاستثمار في رأس المال البشري للفقراء والذي يتخذ أشكال عديدة من أبرزها المعارف والمهارات، والمواقف الاجتماعية الفعالة، إضافة إلى الصحة جيدة⁽¹⁰⁾.

3-الفقر متعدد الأبعاد:

هو الحرمان الذي تركز عليه التنمية البشرية، ويقصد بالفقر الذي لا يعني عدم كفاية الدخل فحسب، بل يتجاوز أبعاد أخرى منها تدهور الصحة وسوء التغذية، وتدني مستوى التعليم والمهارات، وعدم كفاية موارد العيش، وعدم توفر السكن اللائق، والإقصاء الاجتماعي، وعدم المشاركة، وهذا الفقر الذي يعيشه كثيرون في مختلف أنحاء العالم⁽¹¹⁾. وبذلك تعد تعريفات الفقر التي قدمتها التقارير التنمية البشرية من أكثر التعريفات دقة في هذا مجال اذ ورد في تقرير 1998 الافتقار متعدد الأبعاد. هو الفقر الأكثر من كونه الافتقار الى ما هو ضروري للرفاه المادي ويمكن ان يعني أيضا الحرمان من الفرص والخيارات الى التغير الأساسي للتنمية البشرية أكثر من أي شيء آخر، وهذا يعني لا يعيش المرء حياة طويلة وصحية وخلافية ولا يتمتع بمستوى معيشي اللائق، و لا يتمتع بالكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين والأشياء التي يعطي لها الناس قيمة الحياة، ويقدم تقرير 1998 للتنمية البشرية دليلا للإبعاد الفقر متعدد التي يمكن قياسها للتعريف على حالة الفقر في مجتمع معين واهم هذه الإبعاد هي⁽¹²⁾:

- 1-الحرمان من البقاء على قيد الحياة، مقاسا بالنسبة المئوية للسكان الذين يتوقعون أن يموتوا قبل سن متوقع وهوسن الستين.
- 2-الحرمان من المعرفة، مقاسا بالنسبة المئوية للسكان الأميين الذين يفقدون الى القدرة على القراءة والكتابة بدرجة تكفي لتلبية أبسط مطالب المجتمع الحديث .
- 3-الحرمان من إشباع الحاجات الاقتصادية، مقاسا بالنسبة السكان الذين يكون دخلهم الشخصي الذي يمكنهم التصرف فيه اقل بمقدار 50% من الدخل المتوسط، مما يتركهم عاجزين عن تحقيق مستوى المعيشة اللازم كذلك يجنبهم الشدائد والمشاركة في الحياة المجتمع.
- 4- الاستبعاد الاجتماعي، مقاسا بأحد أهم جوانبه هو النسبة المئوية للعاطلين عن العمل لمدة طويلة.

ثالثاً- مؤشرات الفقر: (Poverty Index)

ان اعتماد على خطوط الفقر لتمييز الفقراء من غير الفقراء ساعد في استخلاص العديد من المؤشرات المتعلقة بالفقر بالاعتماد على خطوط الفقر و من هذه مؤشرات هي :



1- نسبة الفقر (Headcount Index):، او ما يعرف بمؤشر عدد الرؤوس:

وهو أبسط المقاييس وأكثرها شيوعاً، ويحاول قياس ظاهرة تفشي الفقر. وهذا مؤشر يعبر عن عدد الافراد او الأسر في مجتمع الذين يقعون تحت خط الفقر. وإذا افترضنا أن حجماً معيناً من السكان (Q) هم فقراء (أي أن مستوى استهلاكهم أقل من خط الفقر)، وأن حجم السكان يعادل (N)، فإن مؤشر نسبة الفقر يمكن التعبير عنه وفقاً لصيغة الآتية .

$$H = \left(\frac{Q}{N} \right) * 100$$

ويمكن توضيح هذا مؤشر من خلال تعريف الآتي: (هو مؤشر الذي يقيس الأهمية النسبية لعدد الأفراد الفقراء الذين يقعون تحت خط الفقر مقسم على حجم السكان في مجتمع ما مضروباً في مئة). إلا أنه من الجدير بالذكر أن مؤشر عدد الفقراء يكون جيداً لأغراض كثيرة، منها كونه سهل الفهم والشرح، كما أنه جيد لأغراض المقارنة أو لتقييم آثار سياسات تقليل الفقر. كما أنه يعتبر جيداً لأغراض أخرى منها تحليل الآثار المحتملة لبعض السياسات على الفقراء، إلا أن هذا مؤشر يكون غير حساس للفروقات في عمق الفقر، كذلك فإنه غير حساس لتوزيع الدخل بين الفقراء، فأذا ما تمت إعادة توزيع الدخل من الفئات الفقيرة جداً إلى الفقراء الذين هم أحسن حالاً منهم، فإن مؤشر قد لا يتغير بل ربما يتحسن مما يظهر عكس النتائج الحاصلة⁽¹³⁾.

2- مؤشر فجوة الفقر (Poverty Gap index):

وهو مؤشر يقيس حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين دخول الفقراء وخط الفقر، ويتم حسابه بالوحدات النقدية كونه يمثل إجمالي المبلغ اللازم لرفع مستويات استهلاك الفقراء إلى مستوى خط الفقر. ولأغراض المقارنة فيتم حساب هذا مؤشر كنسبة مئوية من القيمة الكلية لاستهلاك كافة السكان عندما يكون مستوى استهلاك كل منهم مساوياً لخط الفقر. فلو افترضنا أن عدد الفقراء هو (N) وأن مستوى استهلاكهم هو (y1, y2, ..., yn) فيمكن حساب فجوة الفقر كما يلي⁽¹⁴⁾

$$PG = 1/N \sum [Z - Y_i/Z] * 100$$

إذ أن : PG = فجوة الفقر .

Z = خط الفقر .

N = العدد الإجمالي للسكان .

Y_i = مستوى الاستهلاك

يعتبر مؤشر فجوة الفقر من المؤشرات الهامة في قياس ظاهرة الفقر والتعرف على مستوى دخول الفقراء. كما أنه يوضح الفرق ما بين دخول الفقراء وخط الفقر، فإذا كان الفرق بسيطاً فيمكن معالجته بشكل أسهل مما لو كان الفرق كبيراً والذي يستلزم خطط جادة وهادفة وسياسات حازمة لأنه يعني أن مستوى الفقر في هذه الشريحة هو دون الفقر المدقع، وأن هناك من يعيش بفقر وحرمان شديدين.

3 مؤشر شدة الفقر (Poverty Serenity index):

يقيس هذا المؤشر التفاوت الموجود بين الفقراء أي الذين يعيشون تحت خط الفقر فضلاً عن قياس فجوة الفقر. ويحتسب مؤشر شدة الفقر من خلال متوسط مربع النسبي لفجوة الفقر ويأخذ الصيغة الآتية⁽¹⁵⁾

$$P_s = 1/N \sum [Z - Y_i]^2 * 100$$

(i=1,2,3,.....n)



إذ أن:

 $P_s = \text{شدة الفقر}$ $N = \text{حجم السكان}$ $Z = \text{خط الفقر}$ $Y_i = \text{دخل الفقراء الذين يكون دخلهم اقل من خط الفقر (مستويات المداخل للفئات الفقيرة)}$

$i=1 \dots n$ من دخل الفئة الأشد فقراً إلى أن تصل إلى دخل الفئة الأقل فقراً. وكلما كان مؤشراً كلما كان تظاهرة الفقر أشد قوة وازداد حجم التفاوت بين الفقراء والعكس صحيح.

5. معامل جيني (Gini Coefficient)

يقيس معامل جيني درجة المساواة في توزيع الدخل ويشترك معامل جيني من منحى لورنز المعروف اقتصادياً ويعبر عنه بنسبة المنطقة المظلمة (Shaded Area) أي المساحة بين منحنى لورنز وخط المساواة إلى إجمالي المنطقة تحت خط التساوي. وتتحصر قيمة معامل جيني بين الصفر والواحد. وكلما زادت قيمة معامل جيني عبرت عن شدة التفاوت في توزيع الدخل، ويمكن استخراجه بواسطة الصيغة الرياضية الآتية⁽¹⁶⁾:

$$Gin = 1 - \frac{1}{10000} \sum_{i=1}^n (S_i + S_{i-1}) W_i$$

إذ أن : $Gin = \text{قيمة معامل جيني}$. $S_i = \text{المتجمع الصاعد للنسب المئوية للدخل للفئة (i)}$ $S_{i-1} = \text{المتجمع الصاعد للنسب المئوية للدخل للفئة السابقة لـ (i)}$ $W_i = \text{النسب المئوية لعدد الأفراد في الفئة (i)}$ $n = \text{عدد الفئات}$

المبحث الثاني: تحليل مستوى المعيشية وواقع الفقر في محافظة النجف

1- تحليل مستوى المعيشية في محافظة النجف :

أولاً- مؤشرات السكانية

سنوضح من خلال هذه المؤشرات تطور عدد سكان محافظة النجف للأعوام (2005، 2007، 2012)

وكذلك التوزيع العمري لفئات السكان بيان معدل الإعالة الإجمالي

1- تطور أعداد السكان:

يشير الجدول 1 إن عدد سكان محافظة النجف في عام 2005 بلغ نحو 1011597 نسمة، وارتفع

هذا العدد إلى 1081203 نسمة في عام 2007م و إلى 1319608 نسمة في عام 2012. وبمعدل

النمو السنوي المركب بلغ نحو 6.9%⁽¹⁷⁾ الجدول الآتي يوضح ذلك

جدول (1) تطور سكان محافظة النجف ومعدل النمو السنوي المركب للأعوام 2005، 2007، 2012. نسمة

عدد السكان	
1011597	2005
108123	2007
1319608	2012
6.9	معدل النمو السنوي المركب للسكان %

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية لأعوام مختلفة



ويبين التوزيع العمري لفئات السكان إن نسبة السكان بعمر 0-14 سنة في عام 2005 بلغت نحو 42% مقابل 56% للسكان بعمر 15-64 سنة و 3% لأكثر من 64 سنة⁽¹⁸⁾. أما في عام 2007 م فقد ارتفعت نسبة السكان بعمر 0-14 سنة إلى 43% في الوقت الذي انخفضت فيه نسبة السكان بعمر 15-64 سنة إلى 54% ونسبة السكان الأكثر من 64 سنة 2%⁽¹⁹⁾. وفي عام 2012 م فقد انخفضت نسبة السكان بعمر 0-14 سنة 39% وسبب يعود إلى ارتفاع معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة مما أدى إلى تخفيض نسبة السكان في هذه فئة، بينما ارتفعت نسبة السكان بعمر 15-64 سنة إلى 57% في حين بلغت نسبة السكان بعمر لأكثر من 64 سنة نحو 2%⁽²⁰⁾.

ارتبطت ظاهرة الفقر بزيادة حجم الأسرة، إذ ساد الاعتقاد بأن الفقر يزداد في العائلات ذات الحجم الكبير على اعتبار أن حجم الأسرة التي تعيش تحت سقف واحد يتناسب عكسياً مع استهلاك الفرد ودخله، وعلى الرغم من واقعية ذلك، إلا أننا نرى إن مشكلة لا تكمن في حجم الأسرة وإنما على تكوين هذه الأسرة، فالأسر التي تكون فيها فئة الصغار أكبر تكون عرضة للفقر وبالعكس، أي أنه كلما تميز السكان بفتوة عاليه، فإن ذلك من شأنه أن يهيئ بيئة مناسبة لا تنتشر الفقر، وعليه فإن حجم الأسرة لا يكون في حد ذاته مشكلة وإنما في خصائص الأخرى للأسرة هي التي تؤدي دوراً أساسياً في ارتفاعاً وانخفاض معدل الإعالة مما يجعل الأسرة ضمن فئة الفقراء أم لا⁽²¹⁾. تشير البيانات على أن معدلات الإعالة كانت مرتفعة في محافظة النجف لعام 2005 م، وشهدت انخفاضاً في الأعوام اللاحقة حتى بلغت في عام 2012م نحو 74.2%، وقد يعود ذلك إلى قلة فرص العمل متوفرة بعد عام 2003 م وارتفاع نسب البطالة من جراء حل الجيش العراقي والكثير من المؤسسات المدنية والعسكرية، ثم بعد ذلك بدأت الحكومة بتوفير فرص عمل وتعيين الخريجين في الشرطة والجيش والدوائر المدنية ساهمت نوعاً ما بتقليل نسب البطالة عما كانت عليه في عام 2005م ومن ثم انخفاض طفيف في معدل الإعالة. والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول (2) يبين معدل الإعالة الإجمالي ومعدل إعالة الأطفال في محافظة النجف للأعوام 2005، 2007، 2012م

السنوات	معدل الإعالة الإجمالي	معدل إعالة الأطفال
سنة 2005م	79.8%	74.8%
سنة 2007م	84.5%	79.3%
سنة 2012م	74.2%	69.2%

المصدر: أحسبها الباحث بالاعتماد على تقديرات الفئات العمرية للمحافظة النجف للأعوام 2005، 2007، 2012م

ثانياً - مؤشرات الإسكان والبنى التحتية :

تؤدي البنية التحتية دوراً بالغ الأهمية في فهم وتحليل مستوى معيشة حياة المواطنين، ولقد أثرت الصراعات التي استمرت لعقود على البنى التحتية في محافظة النجف في جميع القطاعات مثل قطاع الكهرباء والماء والصرف الصحي وغيرها، إذ أظهرت مؤشرات الإسكان في محافظة النجف الخاصة بظروف السكن إن نسبة الاكتظاظ السكاني قد بلغت نحو 10% وهي مساوية للنسبة الوطنية في عام 2005⁽²²⁾، والاكتظاظ السكاني يمثل حصة الفرد من غرف المسكن ويساوي مجموع غرف الوحدة السكنية للأسرة مقسوماً على عدد أفرادها، وبموجبه تعد الأسرة محرومة إذا قلت حصة الفرد من عدد الغرف الكلي للمسكن عن نصف غرفة⁽²³⁾.

وأظهرت نتائج المسح الخاصة لظروف السكن في عام 2005 أن نحو 98% من الأسر ترتبط بشبكة الكهرباء العامة وهي أكبر من نسبته المجموع العراق التي بلغت نحو 97%، وعلى الرغم من توفر الكهرباء إلا أن نحو 92% من الأسر تعاني من عدم استقراره مما أدى إلى استخدام مصادر أخرى للطاقة



الكهربائية إذ أن نحو 50% من الأسر استخدمت مولدات مشتركة و 2% من الأسر استخدمت مولدات خاصة⁽²⁴⁾ وهذا يشكل عبئاً إضافياً على ميزانية الأسرة مما يضعف قدرة الأسرة الاقتصادية عن توفير متطلبات الأسرة الأخرى . وفي ما يخص استقرار الطاقة الكهربائية في عام 2007، فإن معدل انقطاع الطاقة الكهربائية في الأسبوع كانت بنسبة 8.7% لأقل من 6 ساعات وبنسبة 51.4% ما بين 6-10 ساعة وبنسبة 32.6% ما بين 11-15 وبنسبة 2.8% من 16 ساعة فأكثر⁽²⁵⁾.

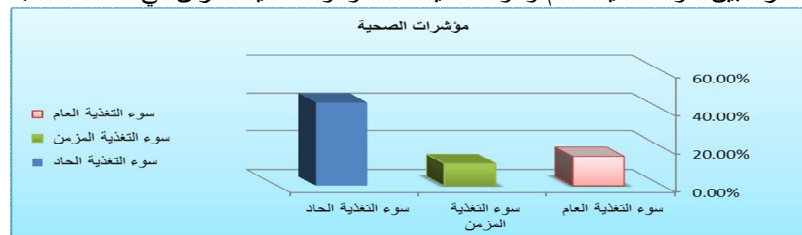
تشير مؤشرات السابقة أن نسب عالية من الأسر التي لديها اتصال بالشبكة العامة للكهرباء، إلا أن مشكلة تكمن في عدم استقرار التزود بالطاقة وعدم توفرها، ومن ثم البحث عن البدائل التي تشكل ضغوطاً على دخول الأسر الفقيرة والحرمان من العديد من الحاجات الأساسية التي يتم إشباعها عن طريق أجهزة تعمل بالطاقة الكهربائية. وإن الكهرباء هي عصب الحياة وإن توفرها واستقرار تجهيزها للعوائل يسهم بشكل كبير في التخفيف من معاناة الأسر الفقيرة والنهوض بواقعها إلى حالاً أفضل لأنها تؤثر بشكل كبير على جميع الجوانب الأخرى ذات الصلة بحياة الإنسان. وتشير مؤشرات المتعلقة بمصدر توفر مياه الشرب وبنوعيه المياه وبالنسبة لمؤشر مصدر مياه الشرب فتعد الأسر محرومة إذا كان مصدرها الرئيسي لمياه الشرب ليس متصلاً بالشبكة العامة أي (شبكة إسمية حكومية)، وقد ظهرت مؤشرات إن نسبة 87% من الأسر مجهزة بمياه الشرب من الشبكة إلى المنزل مقابل نحو 13% تعتمد على مصادر أخرى لمياه الشرب، وقد أظهر تقرير التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق⁽²⁶⁾، إن نحو 83.1% من الأسر في محافظة النجف يتوفر لها ماء بشكل مستمر مقابل 16.9% يتوفر لها ماء شرب في بعض الأوقات (غير منظم)، أما بالنسبة لمؤشر نوعية المياه فقد بلغت ما نسبته 24% من الأسر لا تتوفر لها مياه صالحة للشرب، كما أن 6% من الأسر تحتاج إلى أقل من 10 دقائق للوصول إلى مصدر مياه الشرب وفي ما يتعلق بجانب الصرف الصحي، فتعد الأسر بحالة فقيرة إن كان مسكنها ليس متصلاً بحفرة امتصاصية ولا بشبكة عامة للصرف الصحي وأظهر نتائج المسح إن 52% من الأسر لا تتوفر لديها خدمات صرف صحي مقابل 48% متوفر لديها، وإن 79% من الأسر غير مرتبطة بشبكة تصريف المياه الثقيلة⁽²⁷⁾.

ثالثاً - المؤشرات الصحية :

تشمل هذه مؤشرات كل من مقاييس سوء التغذية والأمراض المزمنة والاستشارات الصحية ومدى توفر الخدمات الصحية، وتعدّ مقاييس سوء التغذية من المؤشرات المهمة في تقويم الحالة الصحية للأطفال، إذ بلغ سوء التغذية الحاد (الوزن إلى الطول) والذي يعرف بالهزال في محافظة النجف نحو 11.5% وبلغ سوء التغذية المزمن (الطول إلى العمر) الذي يعرف بالتقزم نحو 42.7% في حين بلغ سوء التغذية العام (الوزن إلى العمر) نحو 15.3%⁽²⁸⁾

والشكل الاتي يبين ذلك

شكل (1) يوضح مقارنة بين سوء التغذية العام وسوء التغذية الحاد وسوء التغذية المزمن في محافظة النجف لعام 2011م



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على

- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق : بغداد، 2014 م، ص 36



وفي ضوء تشخيص الحالة الصحية لسكان محافظة النجف أظهر نتائج المسح ان نحو 16.6% من السكان يعانون من الأمراض المزمنة وهي أعلى من نسبتها لمجموع العراق التي بلغت نحو 11.6%، إما مصابين بداء السكر فقد بلغ نحو 0.8% وبأمراض القلب 0.6% و 4.2% بأمراض الكلى و 55.5% مصابين بأمراض الجهاز التنفس ومصابين بأمراض الدم بلغ نحو 1.7% و 8.8% مصابين بأمراض أخرى. أما نوع الاستشارة أثناء المرض فأن نحو 33.9% من المصابين بأمراض حادة بعمر 5 سنوات فأكثر استشاروا عيادة خاصة ونسبة 16.1% استشاروا عيادة عامة ونحو 17.6% استشاروا مستشفى عام، كما تشير النتائج إلى أن نحو 73% من السكان المصابين بأمراض، و بلغت كلفة الفحص الطبي أكثر من نحو 20000 دينار عراقي، وفي إطار توفير الخدمات الصحية ظهر أن 47% من الأسر تحتاج إلى 15-30 دقيقة للوصول إلى مستشفى عام و 40% من الأسر تحتاج نفس الوقت للوصول إلى مستشفى خاص . كما أن 50% من الأسر تحتاج إلى اقل من 15 دقيقة للوصول إلى اقرب مركز صحي، و 99% من الحوامل يتلقين الرعاية الصحية بشكل جيد وهي أعلى من نسبتها لمجموع العراق التي بلغت نحو 96.%(29)

رابعاً- مؤشرات الحالة التعليمية :

إن العلاقة ما بين الحرمان من التعليم وبين متغيرات اقتصادية واجتماعية أخرى لا تأخذ اتجاهاً واحداً، فالأمية تؤدي بالضرورة إلى محدودية فرص العمل وإلى مستوى واطئ من الدخل على نحو يتعزز معه الفقر، فالمؤهل العلمي محدد أساس لدخول سوق العمل وأحد مرتكزات التي تميز في الدخول المكتسبة من العمل غير المؤهل ويبدو ذلك واضحاً بالنسبة للإناث يعد التعليم ومؤشراته احد الميادين الأساسية في تحليل مستوى المعيشة والفقر في محافظة النجف نظراً لترابطه العضوي مع أبعاد الحياة الاقتصادية والاجتماعية كافة في البلاد كما بينت ذلك الدراسات سابقة، وأهم هذه مؤشرات هي :

1- نسب الالتحاق بالمدارس:

تشير مؤشرات الحالة التعليمية بان نسبة الالتحاق الصافي بالمرحلة الابتدائية بنسبة إلى الأطفال بعمر (7-13 سنة) بلغت نحو 70% في حين كانت نسبة الالتحاق الصافي في المدارس الابتدائية للذكور والإناث بنسبة إلى الذكور والإناث في المرحلة الابتدائية بعمر 7-13 سنة 75% للذكور و 64% للإناث. كما كانت نسبة الالتحاق الصافي للمدارس المتوسطة بنسبة إلى الأطفال بعمر 13-16 سنة بلغت نحو 35%، في حين بلغت نسبة الالتحاق الصافي للمدارس المتوسطة للذكور والإناث بعمر (13-16) سنة نحو 39% للذكور و 31% للإناث. أما نسبة إجمالي الالتحاق في المدارس الابتدائية فقد بلغت نحو 88% وفي المدارس المتوسطة 52% وفي المدارس الإعدادية 28% (30). والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول (3) نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية والمتوسطة والإعدادية في محافظة النجف، لعام 2005م (%)

مؤشرات الالتحاق بالمدارس	الجنس	حالة الالتحاق	نسب الالتحاق
نسبة الالتحاق الصافي في المدارس الابتدائية /نسبة إلى الأطفال في المرحلة الابتدائية بعمر (7-13) سنة	عام	غيرملتحقين	20
		ملتحقين	80
نسبة الالتحاق الصافي في المدارس الابتدائية للذكور والإناث /نسبة إلى الذكور والإناث في المرحلة الابتدائية بعمر (7-13) سنة	ذكور	غيرملتحقين	19
		ملتحقين	81
نسبة الالتحاق الصافي في المدارس المتوسطة /نسبة إلى الأطفال في المدارس	إناث	غيرملتحقين	22
		ملتحقين	78
	عام	غيرملتحقين	63



المتوسطة بعمر (13-16) سنة			
37	ملتحقين	ذكور	نسبة الالتحاق الصافي في المدارس المتوسطة للذكور والإناث /نسبة إلى الأطفال في المرحلة المتوسطة بعمر (13-16) سنة
58	غيرملتحقين		
42	ملتحقين		
67	غيرملتحقين	إناث	
33	ملتحقين		
1.03	المدارس الابتدائية	عام	نسب إجمالي الالتحاق
0.57	المدارس المتوسطة		
0.19	المدارس الإعدادية		

المصدر :وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،الجهاز المركزي للإحصاء،المجموعة الإحصائية السنوية لمحافظة النجف،2005م، 2006، ص 68

خامساً- مؤشرات القوى العاملة :

يبقى التشغيل العنصر الأساس في تفسير قدرة الأسرة على توفير الغذاء ومتطلبات مستوى المعيشة اللائقة، وإن قلة فرص التشغيل والبطالة تؤدي بالطبع إلى نتائج سلبية على الأسرة منها الفقر. لذلك سنتناول في مؤشرات القوى العاملة كل من معدل البطالة ومعدل النشاط الاقتصادي المنقح والطبيعة المهنية للأسرة.

1-معدل البطالة :

بلغ معدل البطالة بين السكان في محافظة النجف لعام 2012م نحو 11.1% في حين بلغت عند الذكور نحو 7.6 و 28.6 للإناث⁽³²⁾، وهذا المعدل سجل انخفاضاً عن عام 2005م إذ بلغت معدل البطالة فيها نحو 23.7%⁽³³⁾. أما في عام 2007م فقد بلغ معدل البطالة نحو 10.7%⁽³⁴⁾. وانخفاضاً عما كان عليه في عام 2005م، في حين ارتفع معدل البطالة في عام 2012م عن ما كان عليه في عام 2007م، ويتضح من ذلك أن النساء أكثر عرضة لمشاكل البطالة ضمن المجاميع للقوى العاملة المختلفة، فمعدل البطالة للإناث أعلى بكثير من معدل البطالة للذكور، ويبدو أن النساء قد تأثرت بشكل كبير بمشكلة البطالة وبالتراجع الاقتصادي الذي أصبح من الواضح أنه سيؤثر بالرفاه الاقتصادي للأسر. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (4) معدلات البطالة بين السكان محافظة النجف بعمر 15 سنة فأكثر حسب الجنس للأعوام مختلفة

السنو الجنس	2005م	2007م	2012م
ذكور	24.8	9.0	7.6
إناث	23.8	19.3	28.6
المجموع	23.7	10.7	11.1

المصدر: نظمها الباحث بالاعتماد على :

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لمحافظة النجف 2012م، مصدر سابق ص 12.
- جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسر في العراق، 2007م، ص 326
- جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسر في العراق، 2012م، ص 217

2-معدل النشاط الاقتصادي المنقح :

بلغ معدل النشاط الاقتصادي المنقح* في محافظة النجف بين الشباب بعمر (15 سنة فأكثر) في عام 2012م نحو 45.4% ونسبة 77.5% للذكور و 14.5% للإناث، وهذا المعدل شهد انخفاض نسبياً



مقارنة بالأعوام هي 2005 م الذي بلغ نحو 47.8% و 2007م الذي بلغ معدل فيه نحو 50.6%⁽³⁵⁾ وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو -1.5%، كما موضح في الجدول الآتي:-

جدول (5) معدلات البطالة بين الشباب بعمر (15-24) سنة في محافظة النجف للأعوام 2005، 2007، 2012م

السنوات الجنس	2005م	2007م	2012م	معدل النمو السنوي المركب*
ذكور	80.9	82.3	77.5	-5.9%
إناث	20.4	15.3	14.5	-4.6%
إجمالي	50.6	47.8	45.4	-1.5%

المصدر: جمها الباحث ونظمها بالاعتماد على

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية النجف 2012م، مصدر سابق 2009م، ص 12.

- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات المسح الاقتصادي والاجتماعي مصدر سابق، 2007م، 2009م، ص 326
- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المسح الاقتصادي والاجتماعي، مصدر سابق، 2012م، 2014م، ص 217
(*)- أحتسب من قبل الباحث

يوضح معدل النشاط الاقتصادي المنقح أن نسبة الإناث داخل قوة العمل أقل بكثير من الذكور. كذلك نجد إن معدل إسهام الأفراد من الأعمار الشابة للفئة العمرية (15-24) بلغ 45.3% كانت حصة الإناث منها 19.5%⁽³⁵⁾. ويعود سبب في انخفاض مساهمة الإناث في القوة العمل نتيجة العادات والتقاليد الاجتماعية ونظرة المجتمع حيال المرأة، كما عدم تعين الطاقات الشبابة وخاصة النسائية في القطاعات الحكومية. فيوضحها الجدول الآتي:

جدول (6) معدل النشاط الاقتصادي المنقح للمحافظة بحسب فئات العمر والجنس لسنة 2007م

فئات العمرية	معدل النشاط الاقتصادي		
	ذكور	أنثى	إجمالي
24-15	70.3	19.5	45.3
34-25	96.6	22.3	59.2
44-35	96.4	29.0	63.0
54-45	84.5	20.2	48.1
64-55	63.3	18.7	42.0
65 فأكثر	30.6	2.8	16.4
إجمالي	79.8	20.9	50.2

المصدر: جمهورية العراق وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، "مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2006 م" بغداد، 2007 م، ص 37.

3- الطبيعة المهنية للأسرة:

التي سنوضح من خلالها الحالة العملية لرؤساء الأسر والحالة العملية لأفراد الأسر:

أ- الحالة العملية لرؤساء الأسر :

بلغت نسبة رؤساء الأسر الذين يعملون نحو 71.6%، في حين بلغت نسبة العاطلين عن العمل بين رؤساء الأسر نحو 25.5%، ونسبة 2.8% من رؤساء الأسر متقاعدون ويعملون أما المتقاعدون ولا يعملون فكانت نسبتهم نحو 0.8% ونسبة 1.7% لا يعملون على الرغم من جاهزيتهم وبحثهم عن العمل،



أما الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل فكانت نسبتهم نحو 15.6%، أما هيكل توزيع رؤساء الأسر العاملين فإن نسبة 19.3% منهم موظفون حكوميون، ونحو 25.6% يعملون في القطاع خاص غير حرفي، و 4.5% يعملون في القطاع خاص حرفي، و 10.0% يعمل في حقل هو 7.1% منهم عامل زراعي بين ما 7.9% يعملون لأنفسهم في أنشطة أخرى.⁽³⁶⁾

ب- الحالة العملية لأفراد الأسر بعمر 15 سنة فأكثر:

بلغت نسبة أفراد الأسر يعملون نحو 40.4% و 58.7% لا يعملون و 0.8% منهم متقاعد و يعمل و 2.5% متقاعد ولا يعمل و 5.0% هم لا يعملون رغم جاهزيتهم للعمل في حين كانت نسبة 51.3% لا يعملون ولا يبحثون عن عمل. أما بالنسبة للأفراد العاملين فتوزعوا بنسبة 10.4% موظف حكومي و 15.3% يعمل في القطاع الخاص غير حرفي و 1.9% يعملون في القطاع خاص حرفي و 4.7% عامل زراعي في حين أن نسبة 3.6% منهم يعملون لأنفسهم في أعمال أخرى⁽³⁷⁾.

سادسا: مؤشرات الدخل والانفاق وممتلكات الأسرة

1- مؤشرات الدخل :

أظهرت مؤشرات مستوى دخل الفرد لعام 2003 أن نحو 21% من الأسر كانت ضمن مستوى دخل متوسط و نحو 42% من الأسر ضمن مستوى دخل دون متوسط ونحو 36% من الأسر ضمن مستوى دخل فوق متوسط وبلغ متوسط نصيب الفرد من دخل الأسرة السنوي خلال عام 2003 نحو 3540 ألف دينار عراقياً، أما في عام 2007 فقد بلغ متوسط الدخل للفرد بحسب المسح 2007 نحو 170.2 ألف دينار شهرياً وبلغ متوسط دخل الأسر نحو 1275.5 ألف دينار، في حين بلغ متوسط دخل الفرد بحسب المسح في عام 2012 نحو 180.4 ألف⁽³⁸⁾. الجدول الاتي يوضح ذلك .

جدول (7) مؤشرات الدخل في محافظة النجف (ألف دينارعراقي ، %)

السنوات	2012م	2007 م	معدل النمو السنوي المركب *
مؤشرات الدخل			
1- متوسط دخل الأسرة الشهري دينار	1861.6	1275.5	7.8%
2 - متوسط دخل الفرد الشهري	252.3	170.2	8.1%
أ- الأجور والرواتب	40.1	31.4	5.0%
ب- دخل العاملين لحسابهم ودخول أصحاب العمل	27.6	43.1	8.5%
ج- الدخل من الملكية	16.5	14.7	2.3%
د- الرواتب الاجتماعية	4.1	2.7	8.7%
هـ- الدخل التحويلية الأخرى	11.7	8.0	7.8%
3- مصادر الدخل			

المصدر بالاعتماد على:

- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المسح الاقتصادي والاجتماعي، 2007 م، ص 495-496-699.

- الجهاز مركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المسح الاقتصادي والاجتماعي، 2012م، ص 413-415-489 .

*- أحسب معدل النمو السنوي المركب من قبل الباحث

وتبين مؤشرات الحالة الاقتصادية للأسرة أن 37% من الأسر في محافظة النجف لا تستطيع تأمين مبلغ 100000 ألف دينار ونحو 41% من الأسر تستطيع تأمين المبلغ بمساعدة محدودة من الآخرين و 19% تستطيع تأمين المبلغ من مدخراتها⁽³⁹⁾، وبلغت نسبة الأسر التي تستلم حصة تموينية نحو 97% في مقابل 3% لا يتسلمونها⁽⁴⁰⁾. وعلى الرغم من اعتماد الأسر على مواد حصة التموينية ألا أن عدم توفر مفرداتها بالكامل يسبب في انخفاض الكميات التي تستلمها الأسرة، وأن هذا نقص يترك أثراً سلبية وشديدة ومركبة



على الأسر الفقيرة نظراً لاعتمادها الكبير على مواد الحصة التموينية وللاارتفاع المستمر في أسعار السلع في السوق التجارية، والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول (8) يبين مؤشرات الدخل والمعيشة في محافظة النجف لعام 2005م

السنة		مؤشرات الدخل والمعيشة
2005م		
37	لا يمكن تأمينها	أمكانية تأمين مبلغ (100000) دينار خلال الأسبوع
41	تؤمن بمساعدة محدودة من الآخرين	
19	تؤمن باستخدام مدخراتها	
3	يحتمل تأمينها	
97	يستلمون حصة التموينية	الأسر التي تتسلم الحصص التموينية
3	لا يستلمون حصة التموينية	

المصدر: جمعها الباحث ونظمها بالاعتماد على:

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية لمحافظة النجف لعام 2005 م، مايس 2006م، ص70

أما نسبة توزيع الأسر بحسب فئات دخل الفرد الشهري بالدينار العراقي فقد شكل عدد الأسر التي يزيد معدل دخل الفرد الشهري عن 28 ألف دينار نحو 6.7 % في حين بلغ عدد الأسر التي يكون معدل دخل الفرد الشهري فيها من 28 إلى 39 ألف دينار نحو 16.1 % في حين بلغ عدد الأسر التي يكون معدل دخل الفرد الشهري فيها من 39 إلى 55 ألف دينار نحو 29.7 %، في حين بلغ عدد الأسر التي يكون معدل دخل الفرد الشهري فيها من 55 إلى 80 ألف دينار نحو 23.2 %، في حين بلغ عدد الأسر التي يكون معدل دخل الفرد الشهري أكبر من 80 ألف دينار نحو 24.3 %⁽⁴¹⁾ والجدول الآتي يبين ذلك.

جدول (9) نسبة توزيع الأسر في محافظة النجف بحسب فئات دخل الفرد الشهري بالدينار العراقي لعام 2006م

النسبة المئوية للأسر %	فئات الدخل الشهري بالدينار
6.7	الدخل اقل من 28
16.1	>28 = الدخل >39
29.7	>39 = الدخل >55
23.2	>55 = الدخل >80
24.3	الدخل اكبر من 80

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، منظمة الأغذية العالمية. W.F.P، تحليل الأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق، بغداد، 2006م، ص133

2 - مؤشرات الإنفاق:

أظهرت مؤشرات ان متوسط إنفاق الأسرة الشهري في عام 2007 بلغ نحو 1071.7 ألف دينار في حين بلغ متوسط إنفاق الفرد الشهري نحو 135.8 ألف دينار⁽⁴²⁾، أما في عام 2012 فقد بلغ متوسط إنفاق الأسرة الشهري نحو 1881.2 ألف دينار في حين بلغ متوسط إنفاق الفرد الشهري نحو 225.0 ألف دينار⁽⁴³⁾، وقد أظهر هيكل التوزيع الاستهلاكي الذي يبين نسبة الإنفاق على المواد الغذائية في عام 2007 قد بلغت نحو 35.6 % في حين بلغت نسبة الإنفاق على المواد الغذائية في عام 2012 نحو 31.4 %، وهذا يبين تحسناً ملحوظاً في مستوى المعيشي في عام 2012 مقارنة مع عام 2007م، أما الإنفاق على



الصحة فقد شهد الأخير تطوراً ملحوظاً أيضاً في عام 2012 إذ ازداد بنسبة 4.1% عما كانت في عام 2007 التي بلغت نحو 2.8% كما يبين الجدول الآتي:-

جدول (10) مؤشرات الإنفاق في محافظة النجف للأعوام 2012, 2007 م (إلف دينار عراقي، نسبة مئوية)

مؤشرات الإنفاق	2007م	2012م	معدل النمو السنوي المركب %
متوسط إنفاق الأسرة الشهري	1071.7	1881.2	11.9%
متوسط إنفاق الفرد الشهري	135.8	225.0	10.6%
الإنفاق على المواد الغذائية	35.6	31.4	-2.4%
الأنفاق على الصحة	2.8	4.1	7.9%
الأنفاق على التعليم	0.2	0.5	20.1%
الأنفاق على النقل	9.6	14.4	8.4%
الأنفاق على السكن والوقود والطاقة الكهربائية	26.7	22.6	-3.2%
الأنفاق على الاتصالات	3.2	2.7	-3.3%
الأنفاق على الملابس وغيرها	6.1	6.2	3.2%
الأنفاق على أثاث المنزلي	7.7	6.8	-2.4%
الأنفاق على تسليّة والثقافة	1.5	2.4	9.8%
الأنفاق على الخدمات متفرقة	3.4	4.0	3.3%

المصدر: جمعها ونظمها الباحث بالاعتماد على :

- جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسر في العراق، 2007، م، 2009م، ص 494-496-497.

- جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسر في العراق، 2012م، 2014م، ص 349-350-351.

- قام الباحث باحتساب معدل النمو السنوي المركب

أما نسبة توزيع الأسر بحسب فئات إنفاق الفرد الشهري بالدينار العراقي فقد شكل عدد الأسر التي يكون معدل دخل الفرد الشهري فيها أكثر من 28 ألف دينار نحو 6.1% في حين بلغ عدد الأسر التي يكون معدل إنفاق الفرد الشهري فيها من 28 إلى 33 ألف دينار نحو 22.6% في حين بلغ عدد الأسر التي يكون معدل إنفاق الفرد الشهري فيها من 33 إلى 43 ألف دينار نحو 20.9%، في حين بلغ عدد الأسر التي يكون معدل إنفاق الفرد الشهري فيها من 43 إلى 61 ألف دينار نحو 24.7%، في حين بلغ عدد الأسر التي يكون معدل إنفاق الفرد الشهري أكثر من 61 ألف دينار نحو 25.7%⁽⁴⁴⁾ والجدول الآتي يبين ذلك.

جدول (11) توزيع الأسر بحسب فئات إنفاق الفرد الشهري لمحافظة النجف 2005 (%)

النسبة المئوية للأسر	فئات إنفاق الشهري بالدينار
6.1	الإنفاق >28
22.6	>28 = الإنفاق >33
20.9	>33 = الإنفاق >43
24.7	>43 = الإنفاق >61
25.7	الإنفاق أكبر 61

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة إحصائية السنوية لمحافظة نجف 2005، مايس - 2006م، ص 89.

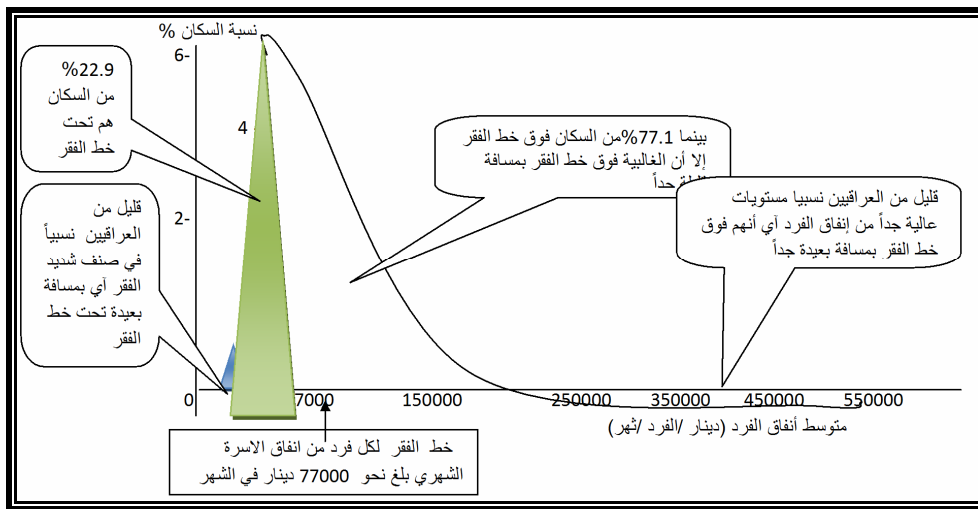


ثانياً: مؤشرات الأساسية للفقر في محافظة :

وبعد ان تم تحليل مستوى معيشة لابلد من تسليط الضوء على مؤشرات الفقر في محافظة النجف والتي تتمثل بماياتي:

1- خط الفقر الوطني: يعد خط الفقر مقياس للدخل والاستهلاك يفرق بين الفقراء وغير الفقراء أي أنه يقسم المجتمع المعني إلى فئتين هم الفقراء وفئة غير الفقراء وقد عرفه البعض بأنه قيمة الإنفاق التي يجب الوصول اليها حتى لا يعد الفرد فقيراً. لذا فقد قدر خط الفقر الوطني في العراق عام 2007 نحو 76,89 ألف دينار/ شهرياً / للفرد في حين بلغ خط الفقر الغذائي 34,25 ألف ،في حين بلغ خط الفقر غيرغذائي نحو 42,64 ألف، أما في عام 2012 فقد بلغت خطوط الفقر ثلاث (خط الفقر الوطني والغذائي وغير الغذائي) نحو 105,5 و 50,47 و 55,03⁽⁴⁴⁾ على التعاقب والشكل الاتي يوضح ذلك.

شكل (2) خط الفقر وتوزيع متوسط الإنفاق الشهري للعام 2007



المصدر: الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر ((الخلاصة))، اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، وزارة التخطيط / إقليم كردستان، الطبعة الأولى، 2009م، ص7

2- مؤشرات الفقر في محافظة النجف

بعد الفرد غير قادر على تغطية كلفة حاجته من الفقراء وتمثل هذه الكلفة خط الفقر هي الخط الفاصل بين السكان الفقراء وغير الفقراء ،ومع أبتعاد السكان عن خط الفقر يزداد الفقر شدة وتظهر فجوة الفقر ،وحسب بيانات المسح 2007 و 2012م الذي أجراه الجهاز المركزي للأحصاء ،أن نسبة الفقر في محافظة النجف لعام 2007 بلغت نحو 24.2% في حين انخفضت نسبة الفقر في محافظة لعام 2012م إذ بلغت نحو 10.8% وعلى الرغم من انخفاض نسب الفقر إلا أن الفقر يتركز في الريف بدرجة أعلى من الحضر إذ بلغت نسبة الفقر فيهما لعام 2007 نحو 40.8% و 11.6% وعلى التعاقب⁽⁴⁵⁾، وبعد ذلك انخفضت نسبة الفقر في الريف والحضر في عام 2012 إذ بلغت نسبة الفقر فيهما نحو 15.4% و 6.1% وعلى الترتيب ،وبلغ حجم السكان الفقراء في محافظة النجف عام 2007 نحو 25948 نسمة في حين زاد حجم السكان الفقراء في عام 2012 فقد بلغ نحو 145165 نسمة وهذا يمثل عدداً كبيراً من السكان غير قادرين على تغطية كلفة الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية ،ويتضح من ذلك وجود ظاهرة بارزة للفقر في محافظة النجف تتمثل بالفرق الكبير بين الريف والحضر ،فكما يلاحظ من الجدول أدنى ان مناطق الأكثر فقراً هي مناطق الريفية و المناطق الأقل فقراً هي المناطق الحضرية كما تبين مؤشرات الفقر أن فجوة الفقر في محافظة بلغت نحو 4.6% في عام 2007م في حين بلغت هذه فجوة في الريف والحضر نحو (7.8% و 2.1%) وعلى التعاقب، أما في عام 2012م فقد



انخفضت فجوة الفقر في محافظة النجف نحو 1.7% في حين انخفضت أيضا فجوة الفقر في الريف والحضر نحو (2.7% و 1.2%) على التعاقب وتعتبر فجوة الفقر منخفضة مقارنة مع المحافظات العراقية نسبياً وتتنخفض في الحضر لتبلغ نحو 1.2% وتزداد شدة وابتعاد في الريف لتصل إلى 2.7%، أي أن السكان الريف فضلاً عن ارتفاع نسبة الفقر بينهم فأنهم يعانون من فقر مدقع ويبتعدون عن خط الفقر مخلفين وراءهم فجوة نسبية، كما يعتبر مؤشر شدة الفقر مقياساً مربع دليل فجوة الفقر البالغة نحو 1.2% في عام 2007، ثم انخفضت مؤشر فجوة الفقر في محافظة النجف نحو 0.4%⁽⁴⁶⁾. وهي أوطئة مقارنة مع المحافظات العراقية وتعتبر هذه نسبة عن الانتقال في الإنفاق من شخص تحت الفقر إلى شخص أكثر فقراً، لذا تعتبر فجوة الفقر ترييع ذات أهمية كبرى في صنع القرار لمعرفة شدة الفقر.، والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول (12) مؤشرات الفقر بحسب البيئة في محافظة النجف للأعوام (2007، 2012)م

مؤشرات الفقر في محافظة النجف									
الموضوع السنة	حجم السكان الفقراء	نسب الفقر			فجوة الفقر			مربع فجوة الفقر	
		حضر	ريف	مجموع	حضر	ريف	مجموع	حضر	ريف
2007م	25948	11.6	40.8	24.4	2.1	7.8	4.6	0.5	2.3
2012م	145156	6.1	15.4	10.8	1.2	2.8	1.7	0.3	0.7

المصدر: بالاعتماد :

- جمهورية العراق اللجنة الفنية الدائمة لسياسية الحد من الفقر، مواجهة الفقر في العراق، تقرير تحليلي حول الظروف المعيشية للشعب العراقي، 2010م، ص 234

- الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج تحليل الفقر بالاعتماد على نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي /2012م

ثالثاً: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للفقر :

1- الخصائص الاجتماعية والديموغرافية للفقر:

يرتبط الفقر ارتباطاً وثيقاً بالعوامل الاجتماعية والديموغرافية، فالخصوبة منخفضة تعمل على تخفيض معدلات الزيادة الطبيعية للسكان وفي الوقت تعمل على تحسن توزيع الدخل، وتشير الدراسات الصادرة عن البنك الدولي بهذا الصدد بأن تناقص معدل الخصوبة الكلي إلى 4 طفل لكل امرأة يسهم في تخفيض فقر الدخل نحو 7% كما أن دخل الأسرة يتناقص كلما ازدادت معدلات الخصوبة بين الأفراد. أم معدل حجم الأسر في محافظة النجف:

بلغ معدل حجم الأسر لفئة الفقراء في محافظة النجف في عام 2012 نحو 9.8 فرداً و 10.7 في ريف و 8.8 في الحضر مقابل 7.2 فرداً للأسرة غير الفقيرة و 8.3 في ريف و 6.8 في الحضر، وهذا يعني أن معدلات الخصوبة عالية في الأسر فقيرة ووصل معدل حجم الأسرة فيها أكثر من 9 فرداً⁽⁴⁷⁾ كما في الجدول الآتي:

جدول (13) يبين متوسط حجم الاسرة للفئة الفقراء وغير الفقراء في محافظة النجف للأعوام 2007، 2012م

حالة الفقر متوسط حجم الاسرة	غير الفقراء			فقراء		
	ريف	حضر	إجمالي	ريف	حضر	إجمالي
متوسط حجم الأسرة 2007م	8.1	6.4	6.8	12.4	10.4	11.3
متوسط حجم الأسرة 2012م	8.3	6.8	7.2	10.7	8.8	9.8

المصدر: بالاعتماد

- د. مهدي محسن العلق، وقصي عبدالفتاح رؤوف، الآثار الاجتماعية والاقتصادية للفقر في العراق، رسالة دبلوم مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، قسم الإحصاء، 2011م ص 39
- نتائج تحليل الفقر بالاعتماد على مسح الاجتماعي والاقتصادي، الجهاز المركزي للإحصاء، 2012م



ب- معدلات الأمية وعدم الالتحاق بالتعليم:

ارتفعت معدلات الأمية للأعمار 15-25 سنة بين فئة الفقراء والتي بلغت نحو 35 فرد إزاء 15 فرد لغير الفقراء، كذلك انخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم إذ نجد أن نسبة غير ملتحقين من الفقراء في الفئة العمرية 6-11 بلغ نحو 40.8% وهي ثلاث أضعاف من نسبتها لغير الفقراء ونفس الشيء بالنسبة للفئة العمرية 12-14 التي بلغت فيها نسبة الفقراء غير ملتحقين نحو 86.8% وهي أعلى من نسبتها لغير الفقراء البالغة نحو 53.2%. أما على مستوى البيئة فقد سجلت ارتفاع نسب الفقراء غير ملتحقين بالتعليم الابتدائي والثانوي في المناطق الريفية والحضرية مقارنة مع غير الفقراء غير ملتحقين بالتعليم الابتدائي والثانوي⁽⁴⁹⁾. كما في الجدول الآتي:

جدول (14) معدل عدم الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية في محافظة النجف 2007 م بحسب البيئة وحالة الفقر

التنوع السكاني معدل عدم الالتحاق		حضر		ريف		معدل إجمالي	
		غير الفقراء	فقراء	غير الفقراء	فقراء	معدل غير فقراء	معدل فقراء
نسبة عدم الالتحاق بالمدرسة الابتدائية للأعمار (6-11) سنة		16.5	40.4	11.1	41.1	12.3	40.8
نسبة عدم الالتحاق بالمدرسة الثانوية للأعمار (12-14) سنة		48.1	84.5	68.5	90.2	53.2	86.8

المصدر :- د. مهدي محسن العلاق، وقصي عبدالفتاح رؤوف، الآثار الاجتماعية والاقتصادية للفقر في العراق، رسالة دبلوم مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، قسم الإحصاء، 2011 م، ص 44-45

ج- معدلات الالتحاق بالتعليم بمراحل (الابتدائية والمتوسطة والإعدادية) :

تشير مؤشرات الالتحاق بالتعليم في محافظة إلى أن معدل الالتحاق للأطفال الفقراء بالمدرسة الابتدائية بعمر (6-11 سنة) بلغ نحو 59.2% في حين بلغ معدل الالتحاق للأطفال غير فقراء نحو 87.7% والفجوة أكبر في الريف عن الحضر وكذلك بالنسبة للأنثى عن الذكور، في حين بلغ معدل الالتحاق بالمدارس المتوسطة بعمر (12-14 سنة) نحو 13.2% بينما بلغ معدل الالتحاق بالمدارس المتوسطة نحو 46.8%، في حين بلغ معدل الالتحاق بالمدارس الإعدادية بعمر (15-17 سنة) نحو 5.4% بينما بلغ معدل الالتحاق بالمدارس الإعدادية نحو 26.6%⁽⁵⁰⁾.

ويتضح من ذلك وجود فجوة كبيرة بين معدلات الالتحاق بالمدارس بين الفقراء وغير الفقراء سواء على مستوى البيئة والجنس إذ يتضح من خلال بيانات الجدول 14 أن ارتفاع معدلات الالتحاق غير الفقراء بالمدارس أكثر من الالتحاق الفقراء ويعود السبب في ذلك إلى تدني الوضع الاقتصادي للأسرة فأن الأسرة الفقيرة لا تستطيع تغطية تكاليفها لتعليم ومستلزماته لذلك يلجأ الأطفال هذه الأسر إلى العمل لغرض إعالة أسرهم التي تعاني من الفقر والحرمان، عكس الأسر غير فقيرة التي تستطيع تغطية تكاليف التعليم ومستلزماته : والجدول الآتي يوضح ذلك.



جدول (15) معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية والمتوسط والأعدادية في محافظة النجف بحسب حالة لفقر والجنس والبيئة لعام 2007 م

الجنس والبيئة معدلات	غير الفقراء			الفقراء			غير الفقراء			الفقراء		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
معدل الالتحاق الفعلي بالمدرسة الابتدائية أعمارهم (6-11 سنة)	86.5	88.9	87.7	55.8	65.0	59.2	83.5	88.9	87.7	59.6	58.9	59.2
معدل الالتحاق الفعلي بالمدرسة المتوسطة أعمارهم (12-14 سنة)	43.7	49.9	46.8	11.7	14.9	13.2	31.5	51.9	46.8	9.8	15.5	13.2
معدل الالتحاق الفعلي بالمدرسة الإعدادية أعمارهم (15-17 سنة)	24.6	28.3	26.6	5.4	5.5	5.4	14.8	29.6	26.6	5.0	5.8	5.4

المصدر :- جمهورية العراق اللجنة الفنية الدائمة لسياسية الحد من الفقر ،مواجهة الفقر في العراق ،تقرير تحليلي حول الظروف المعيشية للشعب العراقي، 2010م، ص234.

2- الخصائص الاقتصادية للفقر في محافظة النجف:

يشكل الفقر في محافظة النجف والعراق ظاهرة خطيرة ولكن برزت هذه المشكلة في تسعينات في عموم العراق نتيجة للحروب والدمار الذي تعرض له في الحرب العراقية - الإيرانية والذي أثقل ميزانية الدولة بالانفاق العسكري من خلال تخصيص معظم ميزانيته للدفاع وشراء الاسلحة والمعدات الحربية، ثم تله الحصار الاقتصادي الذي فرض عليه بعد حرب الكويت حتى زادت نسبة السكان دون خط الفقر عن 70% ،وكذلك نشوب الحرب والاحتلال الأمريكي في نيسان عام 2003م والنزاعات الطائفية والتجهير القسري والارهاب المظلم الذي تخللها واستمر لسنوات كذلك أدى إلى انتشار مظاهر الفقر كالامية وسوء التغذية وارتفاع معدلات البطالة وتضاؤل دخول الأفراد وظهور الأزمات والعشوائيات في الاقتصاد العراقي مما خلق تراجع في التنمية الاقتصادية للبلد. وفي ضوء ذلك سنحاول بيان مؤشرات متوسط أنفاق الفرد الشهري ومعدل البطالة ونسب المشاركة في القوى العاملة ،ومكونات الدخل وحركتها في عموم المحافظة النجف :

1- متوسط أنفاق الفرد الشهري:

بلغ متوسط إنفاق الفرد للفقراء نحو 62.3 ألف دينار شهري في عام 2007⁽⁵¹⁾، في حين بلغ متوسط إنفاق الفقراء في الريف نحو 62.1 ألف دينار شهرياً وفي الحضر نحو 62.5 ألف دينار شهرياً ،في حين ارتفع متوسط أنفاق الفرد للفقراء في عام 2012 نحو 88.7 ألف دينار شهرياً كما ارتفع متوسط أنفاق الفقراء في الحضر إلى 89.9 ألف دينار شهرياً ،وبلغ متوسط أنفاق الشهري للفقراء في الريف نحو 87.8 ألف دينار شهرياً، ويتضح من ذلك أن متوسط إنفاق الشهري للفقراء يرتفع في المناطق الحضرية وينخفض في المناطق الريفية وهذا يعني أن المناطق الريفية تكون أكثر فقراً من المناطق الحضرية⁽⁵²⁾. الجدول الاتي يوضح ذلك.



جدول (16) متوسط أنفاق الفرد الشهري لفئة الفقراء في محافظة النجف بحسب البيئة للعامين 2007, 2012 م

إجمالي	حضر	ريف	البيئة الانفاق
62.3	62.5	62.1	متوسط أنفاق الفرد الشهري ألف دينار 2007 م لفئة الفقراء
88.7	89.9	87.8	متوسط أنفاق الفرد الشهري ألف دينار 2012 م لفئة الفقراء

المصدر: بالاعتماد على :

- جمهورية العراق للجنة الفنية الدائمة لسياسة الحد من الفقر، مواجهة الفقر في العراق، تقرير تحليلي حول الظروف المعيشية للشعب العراقي، 2010م، ص 234

- الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج تحليل الفقر بالاعتماد على نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي / 2012 م .

أما متوسط إنفاق الفرد على السلع والخدمات فقد بلغ لفئة غير الفقراء نحو 138.5 ألف دينار شهرياً في حين بلغ متوسط إنفاق الفرد لفئة الفقراء نحو 62.3 ألف دينار شهرياً، أما على مستوى البيئة فقد شكل متوسط الإنفاق الفرد في الريف لفئة غير الفقراء نحو 113.1 ألف دينار شهرياً في حين بلغ في الريف الفقراء نحو 62.1 ألف دينار شهرياً، أما في بقية الحضر ومركز محافظة فقد بلغ متوسط أنفاق الفرد الشهري لفئة غير الفقراء نحو 150.9 و 142.2 ألف دينار شهرياً وعلى التعاقب، في حين بلغ متوسط أنفاق الفرد الشهري لفئة الفقراء في بقية الحضر ومركز محافظة نحو 63.2 و 62.2 ألف دينار شهرياً على التعاقب . ويتضح من ذلك وجود فروقات كبيرة في متوسط الإنفاق بين الفئة الفقراء وغير الفقراء⁽⁵³⁾، ويوضح الجدول الاتي ذلك

جدول (17) متوسط إنفاق الفرد الشهري على السلع والخدمات في محافظة النجف لعام 2007 م

مجموع السلع والخدمات ألف دينار /فرد / شهرياً				غير الفقراء				فقراء	
ريف	بقية الحضر	مركز محافظة	معدل إجمالي	ريف	بقية الحضر	مركز محافظة	معدل إجمالي	ريف	مركز محافظة
11.6	11.0	10.9	11.1	11.4	11.1	11.4	11.4	11.4	11.4
42.8	51.5	48.8	48.0	25.4	19.7	20.6	22.9	25.4	20.6
11.6	33.9	35.3	29.4	6.0	14.5	16.5	11.1	6.0	16.5
9.1	8.1	7.8	8.2	5.2	4.3	3.3	4.3	5.2	3.3
5.3	5.9	5.3	5.5	2.2	2.3	1.7	2.0	2.2	1.7
10.0	12.2	9.8	10.4	3.8	4.0	3.1	3.6	3.8	3.1
0.4	0.4	0.4	0.4	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0
9.3	8.6	7.1	7.9	2.6	1.8	0.9	1.9	2.6	0.9
4.4	6.8	5.5	5.5	2.0	1.5	1.2	1.6	2.0	1.2
8.7	12.4	13.2	12.0	3.4	3.8	3.5	3.5	3.4	3.5
113.1	150.9	144.2	138.5	62.1	63.2	62.2	62.3	62.1	62.2

المصدر جمهورية العراق للجنة الفنية الدائمة لسياسة الحد من الفقر، مواجهة الفقر في العراق، تقرير تحليلي حول الظروف المعيشية للشعب العراقي، 2010م، ص 235



2- معدل البطالة لفئة الفقراء

ترتفع نسبة الفقر عادة في المناطق التي تكثر فيها البطالة .وسبب انخفاض المستوى التعليمي لهذه الفئات الذي لم يتحلهم فرصا جيدة للحصول على الأجر مناسب إذ بلغت نسبتهم في محافظة النجف في عام 2007م نحو 12.0% في حين ارتفعت في عام 2012م نحو 12.6% ويرتفع معدل البطالة للفقراء من السكان في المناطق الحضرية لتصل إلى 25.5%⁽⁵⁴⁾ وسجلت المناطق الحضرية أعلى نسبة للبطالة من المناطق الريفية في محافظة كون زيادة السكان في المناطق الحضرية مما شكل عامل ضغط على الأنشطة الاقتصادية ؛والسبب يعود في زيادة البطالة إلى انخفاض إنتاجية البلد من القطاعات الإنتاجية لعدم تنوع مصادر إيرادات الدولة نتيجة اعتماد الدولة على مصدر واحد وهو النفط وإهمال القطاعات الاقتصادية الأخرى ،وكما يوضح الجدول الآتي:

الجدول (18) معدل البطالة في محافظة النجف لفئة الفقراء بحسب البيئة لعامي 2007، 2012 م

البيئة البطالة	ريف	حضر	إجمالي
معدل البطالة بين الأفراد للأعمار 15 سنة فأكثر لفئة الفقراء لعام 2007م	11.9	12.0	12.0
معدل البطالة بين الأفراد للأعمار 15 سنة فأكثر لفئة الفقراء لعام 2012م	3.3	25.5	12.6

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على

- د. مهدي محسن العلاق ،وقصي عبد الفتاح رؤوف ،مصدر سابق ،2011ص39
- الجهاز المركزي للإحصاء ،نتائج تحليل الفقر بالاعتماد على نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي /2012

3-نسب المشاركة في القوى العاملة لفئة الفقراء وغير الفقراء

أن نسبة الفقراء الذين يعملون بلغت نحو 44.6% في حين بلغت نسبة غير الفقراء الذين يعملون نحو 42.2%، كما بلغت نسبة الفقراء عاطلين عن العمل نحو 6.1%، في حين بلغت نسبة العاطلين عن العمل عند غير الفقراء نحو 4.9%، أما نسبة الفقراء خارج قوة العمل فقد بلغت نحو 49.4% في حين سجلت نسبة غير الفقراء الذين هم خارج القوى العاملة نحو 52.9%⁽⁵⁵⁾ والجدول الآتي يوضح ذلك :

جدول (19) نسبة المشاركة الفقراء وغير الفقراء في القوة العمل بحسب الجنس والبيئة لعام 2007م(%)

الفقر والبيئة		غير الفقراء				الفقراء			
		ريف	بقية الحضر	مركز محافظة	إجمالي	ريف	بقية الحضر	مركز محافظة	إجمالي
أنثى	تعمل	18.7	11.3	9.6	12.1	32.0	5.0	2.2	13.7
	عاطلة عن العمل	1.5	3.6	3.9	3.3	0.9	3.4	2.3	1.7
	خارج قوة العمل	79.8	86.2	86.6	84.7	76.1	91.6	95.3	84.6
ذكر	يعمل	73.2	77.0	73.9	74.5	71.0	66.1	86.3	76.2
	عاطل عن العمل	6.1	8.6	5.9	6.6	11.9	8.5	9.0	10.5
	خارج قوة العمل	20.7	14.4	20.1	18.9	17.0	25.4	4.7	13.3
إجمالي	يعمل	45.5	43.1	40.3	42.2	46.3	34.7	45.0	44.6
	عاطل عن العمل	3.8	6.0	4.9	4.9	6.3	5.9	5.8	6.1
	خارج قوة العمل	50.8	50.9	54.8	52.9	47.4	59.5	49.2	49.4

المصدر: جمهورية العراق للجنة الفنية الدائمة لسياسية الحد من الفقر ،مواجهة الفقر في العراق، تقرير تحليلي حول الظروف المعيشية للشعب العراقي ، 2010م، ص277



4- مصادر الدخل لفئة الفقراء وغير الفقراء:

تشير مصادر الدخل إلى أن عدد الفقراء الذين يحصلون على دخل من مجموع دخول العمل بلغ نحو 52.2، وعلى مستوى البيئة فقد بلغ عدد الفقراء الذين يحصلون على الدخل من مصدر العمل نحو 58.3 في ريف و 40.6 في بقية الحضر و 47.3 في مركز محافظة، في حين بلغ عدد غير الفقراء من الذين يحصلون على دخل من مجموع دخول العمل نحو 149.7 وعلى مستوى البيئة فقد بلغ عدد الفقراء الذين يحصلون على الدخل من العمل نحو 98.3 في الريف و 121.2 في بقية الحضر و 184.9 في مركز محافظة وعلى التعاقب وتبين ان مصادر الدخل إلى عدد الفقراء الذين يحصلون على دخل من مجموع دخول الملكية بلغ نحو 10.8 وعلى مستوى البيئة فقد بلغ عدد الفقراء الذين يحصلون على الدخل من مجموع دخول الملكية نحو 5.9 في ريف و 13.6 في بقية الحضر و 16.2 في مركز محافظة، وفي حين بلغ عدد غير فقراء من الذين يحصلون على دخل من مجموع دخول الملكية نحو 28.8 وعلى مستوى البيئة فقد بلغ عدد الفقراء الذين يحصلون على الدخل من دخول الملكية نحو 13.5 في ريف و 37.0 في بقية الحضر، و 31.8 في مركز محافظة وعلى التعاقب، كما تشير جدول 18 إلى أن عدد الفقراء الذين يحصلون على الدخل من مجموع تحويلات بلغ نحو 18.48 وعلى مستوى البيئة فقد بلغ عدد الفقراء الذين يحصلون على الدخل من مجموع تحويلات نحو 18.1 في ريف و 22.6 في بقية الحضر و 17.8 في مركز محافظة على التعاقب، وفي حين بلغ عدد غير فقراء من الذين يحصلون على دخل من مجموع تحويلات نحو 32.1 وعلى مستوى البيئة فقد بلغ عدد الفقراء الذين يحصلون على الدخل من مجموع تحويلات نحو 25.4 في ريف و 32.8 في بقية الحضر و 34.8 في مركز محافظة⁽⁵⁶⁾ وعلى الترتيب والجدول الاتي يوضح ذلك.

جدول (20) جميع مصادر الدخل في محافظة النجف بحسب حالة الفقر والتجمع السكاني 2007م

الفقراء				غير الفقراء				الفقر والبيئة مصادر الدخل
المعدل الإجمالي	مركز محافظة	بقية الحضر	ريف	معدل الإجمالي	مركز محافظة	بقية الحضر	ريف	
24.6	27.6	24.7	22.3	58.1	60.9	64.8	44.9	أجور نقدية
0.4	0.4	0.8	0.3	2.4	3.0	1.9	1.5	أجور عينية
27.1	19.3	15.1	35.8	89.2	121.0	54.5	52.0	العمل للحساب الخاص
52.2	47.3	40.6	58.3	149.7	184.9	121.2	98.3	مجموع دخول العمل
9.5	15.1	12.3	4.4	23.6	26.9	30.1	9.7	إيجار تقديري
1.3	1.1	1.3	1.5	5.2	5.0	6.9	3.8	دخول ملكية أخرى
10.8	16.2	13.6	5.9	28.8	31.8	37.0	13.5	مجموع دخول الملكية
1.7	1.3	4.0	1.5	4.2	3.8	6.2	2.9	التقاعد
11.8	11.9	11.6	11.8	11.6	11.5	11.7	12.0	الحصة التموينية
0.2	0.1	0.1	0.3	0.3	0.2	0.2	0.5	شبكات الأمان الاجتماعي
1.6	1.3	2.4	1.8	2.0	2.2	1.7	1.8	دخول أخرى نقدية من القطاع العام
0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.0	0.0	0.2	دخول أخرى عينية من القطاع العام
1.3	1.7	2.1	0.8	7.6	9.2	6.5	5.2	قطاع خاص نقدية
1.7	1.4	2.4	1.9	6.3	7.8	6.5	2.9	قطاع خاص عينية
18.4	17.8	22.6	18.1	32.1	34.8	32.8	25.4	مجموع التحويلات
81.4	81.3	76.8	82.3	210.5	251.6	191.0	137.2	مجموع الدخل

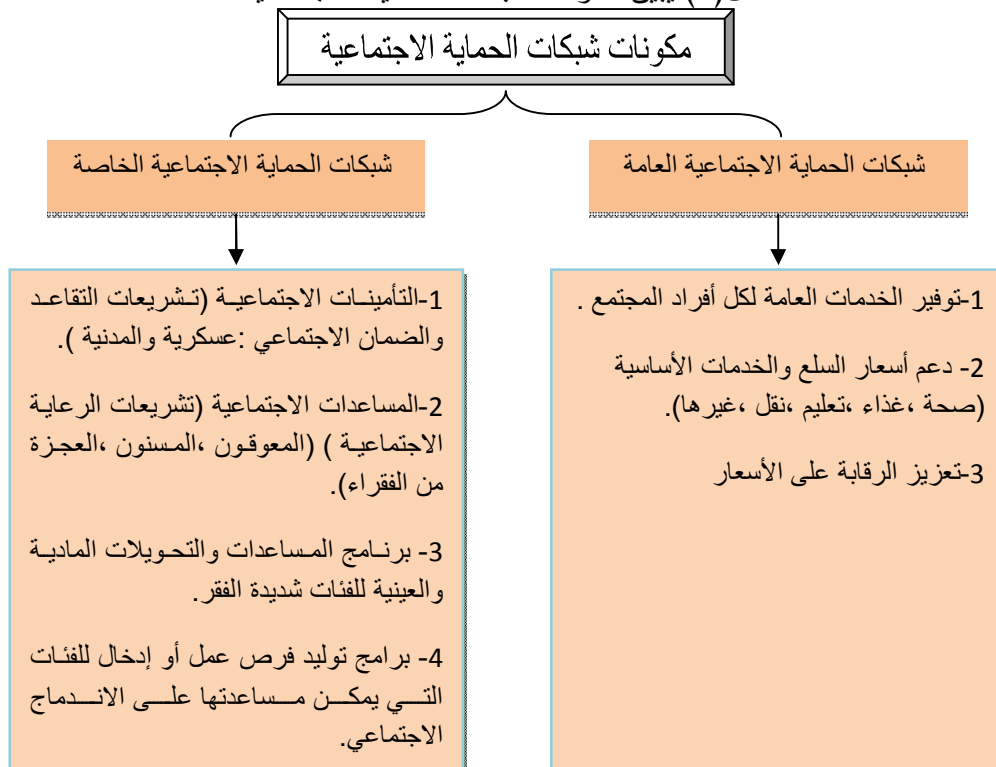
المصدر: جمهورية العراق اللجنة الفنية الدائمة لسياسية الحد من الفقر، مواجهة الفقر في العراق، تقرير تحليلي حول الظروف المعيشية للشعب العراقي، 2010م، ص 234



1- شبكات الحماية الاجتماعية :

تعد شبكة الحماية الاجتماعية آلية رئيسية للسياسة الاجتماعية التي تستخدمها حكومات الدول للتخفيف من واطئة الفقر الذي يعاني منه بعض الفئات الفقيرة ومهمشة في مجتمع، إذ تؤدي شبكة الحماية الاجتماعية دوراً حاسماً في حماية الأسر من مشكلة الفقر وتداعياتها المدمرة، بل أن كثير من الفقراء في العالم يعتبرون أن شبكة الحماية الاجتماعية هي الأمل والمنفذ الوحيد لمشكلة الفقر⁽⁵⁷⁾. فقد تأسست شبكات الحماية الاجتماعية بطريقة منهجية بوصفها جزءاً من عملية التنمية طويلة الأمد تمثل السبيل الناجح لحماية الفقراء إذ توفر شبكات الحماية الاجتماعية آلية لتأمين الفقراء ضد انهيار دخولهم، ومنعهم من اللجوء إلى تخلص من أصولهم العينية على قلتها لتمويل استهلاكهم الجاري. ومن هذا المنطلق يمكن النظر إلى شبكات الحماية الاجتماعية على أنها استثمار تتموي طويل المدى وليس على إنها عبء على الميزانية الجارية للدولة، إن مكونات الشبكة الحماية بعضها يستفيد منه المواطنون جميعاً دون اعتبار لفقرهم، أما البعض الآخر من عناصر الشبكة الحماية فهي لا تمنح للأشخاص إلا ضمن الشروط وضوابط المقررة، على أنها جميعاً تستهدف التخفيف من الفقر وليس إزالته لأنها ترمي إلى معالجة آثار الظاهرة لا أسبابها كما يوضح الشكل الآتي ذلك.

شكل (3) يبين مكونات شبكات الحماية الاجتماعية



المصدر: عدنان ياسين مصطفى، التنمية الاجتماعية في العراق: المسارات والأفاق ورشة عمل تحت عنوان: العراق والمنطقة بعد الحرب: تقاضيا إعادة الأعمار الاقتصادي والاجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004م، ص144. وقد بدأ العمل بنظام شبكة الحماية الاجتماعية الجديد في العراق بتاريخ 20/2/2006م لمساعدة الطبقات الفقيرة والمهمشة لتجاوز الآثار الجانبية لعمليات الإصلاح الاقتصادي وقد اعتمد مقياساً عاماً للمفاضلة مع أي راتب تقاعدي بمعنى أن راتب شبكة الحماية لا يزيد عن راتب التقاعدي ولا ينقص عنه كثيراً مع مراعاة أعداداً لأسر، وتتراوح الإعانة بين 50 ألف دينار إلى 120 ألف دينار وهي صيغة رفعت مبلغ الإعانات لجميع الأسر التي كانت تتسلم رواتب رعاية الأسر السابق وشملت فئات لم يشملها قانون الرعاية



الاجتماعية النافذ وهي فئات العاطلين عن العمل وغير القادرين عليه والمعاقين التي تعيش تحت خط الفقر ، آذ تم تخصيص مبلغ 500 مليار دينار لشبكات الضمان الاجتماعي ضمن موازنة عام 2006 يغطي مايقارب مليون أسرة في عموم العراق وفق ضوابط عامة للشمول بالشبكة هي⁽⁵⁸⁾.

1-الأساس في الشمول بالشبكة هو الدخل الواطئ من دون خط الفقر فكل أسرة يقع دخلها دون مستوى الدخل المحدد في الجدول بمشروع القانون تكون مشمولة بامتيازات الشبكة .

2-إذا كان للأسر دخل يقل عن مستوى الدخل المحدد في الجدول تمنح الفرق بين دخلها ومستوى الدخل الوارد في الجدول أذا توفرت فيها شروط الاستحقاق .

3-هدف شبكة الحماية الاجتماعية دعم عديمي الدخل وذوي الدخل الواطئ ومساعدتهم وتأهلهم للعودة إلى سوق العمل والعيش بكرامة وتحسين وضعهم الاقتصادي .

ولقد ازدادت الميزانية المخصصة لشبكة الحماية خلال عام 2007م إلى 920 مليار بضمها 120 لإقليم كردستان تخصيصات وازدياد عدد المستفيدين إلى مليون شخص مع ارتفاع سقف الإعانة إلى 65 ألف دينار للأسرة المكونة من فرد واحد و 150 ألف دينار للأسرة المكونة من 6 أشخاص فأكثر⁽⁵⁹⁾. كما هو موضح في الجدول الآتي .

جدول (21) سقف الدخل للإعانات الاجتماعية (دينار عراقي)

عدد أفراد الأسرة مبلغ الإعانة	1	2	3	4	5	6 فأكثر
مبلغ الإعانة الشهري في عام 2006م	50000	70000	90000	100000	110000	120000
مبلغ الإعانة شهري في عام 2007م بزيادة قدرها 25%	65000	90000	115000	125000	140000	150000

المصدر : ليلي كاظم عزيز، وآخرون، دور شبكة الحماية الاجتماعية في التخفيف من الفقر في العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، 2008م، ص 17.

أما أهم الشرائح المشمولة بنظام شبكة الحماية الاجتماعية فهي :-

- 1-الأسر عديمة الدخل وذات الدخل الواطئ .
- 2-العاطلون عن العمل (وهم الأشخاص الذين أتموا الخامسة عشر من العمر وغير مستمرين على الدراسة وان يكونوا مسجلين في قاعدة بيانات العاطلين في احد مراكز التشغيل)
- 4-المعاقون :- والمعاق هو (الشخص الذي ان عذمت أو نقص تقدرته على العمل أو الحصول عليه بسبب نقص أو اضطراب في قابليته العقلية أو النفسية أو البدنية ولم يتقاضى تقاعدا أو ضمان اللعوق)
- 5-الفئات المشمولة بقانون الرعاية الاجتماعية النافذ وهي :-
- أ-الأرملة أو المطلقة التي لديها ولد قاصر أو معوق بالغ عاجز عن العمل كلياً يعيش معها فأذا تزوجت يستحق ولدها الإعانة الاجتماعية إلا اذا انتقل إلى حضانة أبنية .
- ب-المرأة المهجورة.
- ج-المصابون بشلل لرباعي .
- د-المكفوف.

هـ-الطالب المتزوج المستمر على الدراسة لغاية الدراسة الأولية اذا لم يكن له معيل مكلف بالأنفاق عليه قانوناً.



وأسرة النزول الصادر بحقه مقتبس حكم بخمس سنوات وأسرّة الفقيد.

2- دعم نظام البطاقة التموينية والتخفيف من الفقر:

من الواضح ان نظام توزيع المواد التموينية مازال مؤشر الرئيسي للدلالة على استقرار الأمن والمصدر المهم للمواد الغذائية ،وتكمن أهمية دعم السلع الأساسية في قدرتها على حلال مشكلة الاقتصادية وخاصة الفقر والإسهام في إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات محدودة الدخل ،ونتيجة لاعتماد معظم السكان على هذا الدعم أصبح من الضروري الاستمرار في تطبيقه في الوقت الحاضر كونه يمثل صمام الأمان لملايين الفقراء في العراق ، ويؤيد هذا الاستسناخ المسح الذي أنجزه الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي والذي توصل إلى أن نحو ثمانية ملايين إنسان عراقي سيضافون إلى أربعة ملايين إنسان هم غيرأمنيين غذائيا حاليا اذا ما حرموا من البطاقة التموينية ، إلا أن نظام البطاقة التموينية من الناحية العملية يشكو من عدد من الثغرات أبرزها⁽⁶⁰⁾.

أ- نظام غيرعادل لأنه يساوي بين الغني والفقير في توزيع الحصة الغذائية .

ب-يعاني من صعوبات لوجستية في عملية التوزيع.

ج-أن الاستمرار في تنفيذ هذا البرنامج بالصيغة المعتمدة حاليا سوف يكون بدون شك على حساب على الخدمات الصحية والتعليمية

د-ان تطبيقات هذا النظام قد أدت إلى تشوهات في هيكلية الطلب على المواد الغذائية والى انخفاض في الطلب المحلي على المواد الغذائية المنتجة محليا .

وقد فشلت محاولات إصلاح نظام البطاقة التموينية من خلال التحول من الحصة التموينية إلى التمويل المالي للأسر المستفيدة ،أوجعل البطاقة تقتصر على فئات محددة واستبعاد الفئات الغنية ، بسبب رفض الجهة المسؤولة المعنية بهذا الأمر وهي وزارة التجارة نظر الحساسية الموضوع، أذا أظهر مسح الأمن الغذائي والفئات الهشة لسنة 2005م بان نحو 95.3% من الأسر ترغب في الحصول على مواد البطاقة التموينية مقابل نحو 4.7% ترغب في استبدالها بالنقد. لذا أن توفير مفردات البطاقة التموينية بشكل كامل يعد من أهم برامج التي تسهم في التخفيف من الفقر وخاصة أن الأسر الفقيرة تعتمد عليها بشكل أساسي وعند دعم هذه البطاقة وتوفير مفرداتها يسهم في تخفيف من كاهل الأسر وخاصة الاسر ذات الدخل الواطئ والفقيرة لذا يتوجب على الدولة توفير مفرداتها ودعمها وتحسين نوعية السلع التي يستلمها الفرد العراقي

3- دور الحكومة في مواجهة الفقر: ويتمثل دورالحكومة في مواجهة الفقر من نواحي عديدة وتتضمن مآيلي⁽⁶¹⁾:

1-العمل الحكومي في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وتنميتها :

وتتضمن ذلك المجالات الصحية والتعليم الأساسي وخدمات الاسرة والرعاية الاجتماعية وكل تلك النواحي تتولاها الدولة وهي جانب مهم من مسؤولياتها وأن التقدم في النواحي الاقتصادية والاجتماعية ينعكس ذلك على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد . ويعد التعليم الأساسي من أهم التزامات الدولة تجاه المواطنين خاصة على غيرالقادرين إذ يجب التوسع فيهل يشمل كل الأطفال في سن الالتزام وأن يتضمن عدم تخلفهم أو تسربهم، من هو يضاف إلى ذلك دور الدولة في قطاع الخدمات الصحية إذ يعد المستوى الصحي وراء إنتاجية المجتمع ومع انخفاض مستويات الدخل وارتفاع الأسعار مع تحرير الاقتصاد فليس هناك إمكانية لدى الفقراء للحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات الصحية ،ومن ثم وجب على الدولة



العمل على توفير هذه الخدمة الضرورية للفئات الأقل دخلا في المجتمع .ومن هنا يمكن تقسيم تلك الخدمات إلى مآلي :

أ-الخدمات الصحية الأساسية للفقراء.

ب-خدمات صحة الأطفال الفقراء.

ج- الخدمات الصحية للأمهات الحوامل والرضع الفقراء.

د-خدمات التأمين الصحي والخدمات الصحية العامة.

بالإضافة إلى ذلك يتوجب على الدولة دعم الخدمات والسلع غير الغذائية ويشمل هذا الدعم الماء والكهرباء والصرف الصحي والقطاعات الإنتاجية والتي يكون الناس بحاجة إليها ،وعليه فان تطوير هذه القطاعات يسهم في التقليل من الفقر غيرمادي الذي له إبعاد مختلفة ودرجة الحرمان التي يعاني منها السكان لذا فان الإستراتيجية المقترحة وهي تخصيص موازنة مرتفعة لدعم القطاعات للوصول إلى مستويات عالية من استهلاك هذه القطاعات إلى ان تصل درجة إشباع الحاجات الاساسية من اجل كسرالحلقة المفرغة المتعلقة بهذه الجوانب

2- دورالدولة في استخدام آلية الأسعارفي زيادةالدخول الحقيقية للفقراء :

وتمثل في دور الدولة باستخدام الأسعارالنسبية بما يحقق أوضاع اقتصادية أفضل للفقراء إذ يمكن توجيه الأسعار نحو زيادة السلع التي ينتجها الفقراء أو القطاعات كثيفة العمل كالقطاع الزراعي عن طريق زيادة الأسعار النسبية لتلك السلعي تم إعادة توزيع الدخل لصالح تلك الفئات فزيادة أسعارالسلع الزراعية يؤدي إلى حصول المزارعين على دخول أعلى وحصول العمالة الزراعية على أجور أفضل ممايؤدي إلى رفع مستوى وقدرة القطاع الزراعي والتخفيف من الفقر فيه ،وخاصة أن محافظة النجف تتمتع بوفرة الأراضي الصالحة للزراعة لذا يتوجب على الدولة توفير مستلزمات الأساسية للزراعة لتلك الأراضي مما يسهم في تنويع مصادر إيرادات الدولة وتشغيل مئات من الأيدي العاملة العاطلة عن العمل في هذاالقطاع والحد من مشكلة البطالة والتخفيف من الفقر .

3-الاستثمار في رأس المال البشري:

والمقصود بذلك التعليم والتدريب وتطوير عنصر العمل ليكون أكثر كفاءة وأعلى إنتاجية ومن ثم أعلى أجراً بالتالي تتاح أمامه فرص أكبر للعمل مما يزيد ذلك من أجره ويرفع مستواه المعيشي ويخرج من دائرة الفقر ،إذأصبح من المعلوم أن الفقر هو فقر قدرات وليس فقرالموارد .ومن هنا يجب على الدولة توفير الاستثمارات اللازمة للتعليم والتدريب بل أن وضع السياسة التعليمية لإفراد المجتمع القادرين على العمل يعد من أهم مسؤوليات الدولة ،كما تتمثل مسؤولية الدولة في إتاحة فرص التعليم والتدريب عند مستويات معينة للفقراء والذين لا يستطيعون دفع تكلفة الحصول عليه.مما يؤدي إلى تحسين مستواهم التعليمي وقدرتهم على زيادة إنتاجهم وتنمية مهاراتهم .وعلى الرغم من تزايد عدد الخريجين من ذوي الاختصاصات العلمية في محافظة النجف فانه من المؤسف عدم استثمار هذه الطاقات الشابة في القطاعين العام والخاص مما زاد من تفاقم مشكلة البطالة المؤدية إلى الفقر .لذا يتوجب استثمار هذه الطاقة في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لغرض بناءالمجتمع متقدم والتخلص من المشاكل التي تواجه محافظة النجف .



4- مشروعات التوظيف وتوجيه الاستثمارات للمناطق الفقيرة:

من المعروف أن البطالة تنتشر في الدول النامية لأسباب عديدة منها تخلف قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية وتخلف سياسات الإصلاح الاقتصادي وتوقف سياسات تعيين الخريجين مما يؤول بالتالي إلى البطالة وهذه تسبب العديد من المشاكل في المجتمع ولا بد للدولة من البحث عن سبل الحد منها والقضاء عليها أو تخفيف حدتها . ومن أهم أساليب الحد من البطالة هي إتاحة المزيد من فرص العمل في المجتمع من خلال مشروعات التوظيف العامة والمشروعات الصغيرة ومن هنا تنقسم هذه المشروعات إلى نوعين من المشروعات هما:-

أ- **مشروعات التشغيل العامة:** وهي ممولة من ميزانية الدولة والتي تنصب أساساً على خدمات العامة (المرافق والطرق وغيرها) وهي مشروعات ضرورية للبلد ولكن عائداتها الاقتصادية طويل الأجل وهي ذات مردود مالي في البلد بما يدفع عجلة التنمية ومن ثم إتاحة مزيد من فرص العمل في مستقبل، وتشغيل مزيد من العمالة في المدى القصير والحد من مشكلة البطالة

ب- المشروعات الصغيرة :

فهي ممولة من خارج ميزانية الدولة وقد يكون لها صناديق خاصة لتمويلها وتقدم قروضاً محدودة للشباب ،وهي بذلك تتيح عديد من فرص العمل للشباب .

يعد دعم المشروعات الصغيرة احد أهم الاستراتيجيات المهمة للتخفيف من الفقر لأنها تؤدي إلى توفير دخل مستمر للأفراد من خلال توفير فرص عمل ضمن عملية التنمية الموجهة للفقراء ،ومن الإجراءات الفعالة لدعم المشاريع الصغيرة العمل الجاد على إنشاء مؤسسات تمويلية تقدم قروض صغيرة للحرفين ولكل الفقراء الذين لا يتوفر لديهم رأس المال الكافي لإنشاء مشاريع صغيرة تدر دخلاً مستمراً ،ومن الضروري كذلك أن تؤسس وزارة العمل والشؤون الاجتماعية برنامجاً تكون مهمته دعم الأسر المنتجة وتنمية مهاراتهم أن نجاح هذه البرنامج يعتمد على آليات توزيع القروض على الفقراء من خلال التمييز بين الفئات المستحقة ،فهناك نوعان من الفقراء المستحقين⁽⁶²⁾.

أ -يتمثل في فئة أفقر الفقراء أي الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقعاً والذين لا يعملون إطلاقاً نتيجة لتعذر الحصول على رأس المال المادي .

ب- الفئة التي لديها مصدر دخل ولكنه غير كاف أو انه مصدر غير مستقر ويتعرض دائماً للانقطاع. فيما يتعلق بتوجيه الاستثمارات إلى المناطق الفقيرة التي تكون فيها الاستثمارات قليلة لذا فإن العملية الاستثمارية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية ،فإن توجه هذه الدفعة من الاستثمارات إلى تلك المناطق التي تعاني من الفقر والبطالة ،ستسهم في تشغيل الأيدي العاملة وتطوير هذا المناطق صناعياً أو زراعياً ،وبالتالي ستؤدي إلى رفع مستوى المعيشي للفرد والحد من مشكلة البطالة التي تؤدي إلى الفقر⁽⁶³⁾.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً : الاستنتاجات :

1- أظهرت مؤشرات القوى العاملة إن معدل البطالة بين السكان في محافظة النجف بلغ نحو 11.1% وينسبة بلغت نحو 7.6% للذكور و 28% للإناث، ويتضح من ذلك إن معدل البطالة للإناث أعلى بكثير من معدل البطالة للذكور مما يعكس تأثر النساء بشكل كبير بالأزمات الاقتصادية والاجتماعية وانخفاض مساهمة النساء في القوى العاملة بسبب تراجع انتاجية القطاعات الاقتصادية ذات القوى العاملة كبيرة الذي سيؤثر بالمستوى الاقتصادي للأسر وخاصة الفقيرة منها .



2- على الرغم من انخفاض نسب الفقر في محافظة النجف في عام 2012 م عن عام 2007م إلا أن انتشار الفقر في كل من المناطق الحضرية والريفية إلا أن في مناطق الريف كان أكثر انتشاراً أو ذلك بسبب الإهمال الذي تعرضه الريف في محافظة النجف مما أدى حصول تباين في توزيع الفقراء بين الريف والحضر .

3- تشير مؤشرات الفقر المتعلقة بالتعليم في محافظة النجف أن نسبة أطفال الفقراء الملتحقين بالمدارس الابتدائية بلغت نحو 59% بينما بلغت نحو 88% من الأطفال غير الفقراء بالمدارس الابتدائية، في حين يلتحق 13% من أطفال الفقراء بالمدارس المتوسطة بينما تبلغ النسبة لغير الفقراء 47%، كما يلتحق سوى 5% من الفقراء بالمدارس الإعدادية مقابل 26% لغير الفقراء، وهذا يدل على حجم الفجوة بين الفقراء وغير الفقراء .

4- ارتفاع معدلات الأمية للفقراء بنسبة أكبر من غير الفقراء، إذ بلغ معدل الأمية لفئة الفقراء نحو 35% فرد إزاء 15% فرد لغير الفقراء. وهذا يدل على وجود فجوة كبيرة بين الفقراء وغير الفقراء نتيجة عدم الالتحاق الأطفال الفقراء بالتعليم عن الأطفال غير فقراء غير ملتحقين بالتعليم .

5- وقد أظهرت النتائج تردّي الواقع الصحي في محافظة النجف، إذ تبين ارتفاع نسب مقاييس سوء التغذية لدى الأطفال وكذلك ارتفاع نسبة المصابين بالأمراض المزمنة إذ بلغت نحو 16.6% من السكان يعانون من الأمراض المزمنة وهي أعلى من نسبتها لمجموع العراق التي بلغت نحو 11.6%.

ثانياً: التوصيات:

1- إعداد برامج خاصة للتدريب وتأهيل المهني للعاطلين عن العمل لغرض مساعدتهم لحصول على فرص عمل وتحسين وضعهم المعيشي.

2- يتوجب اضطلاع مجلس المحافظة النجف بمهمة متابعة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تسهم في تخفيف من مشكلة الفقر وخاصة مهمة متابعة أنشطة الاستراتيجية التخفيف من الفقر في محافظة .

3- تحسين أوضاع الفقراء من خلال دعم الخدمات العامة وخاصة في مجالات التعليم والصحة، كما يتوجب تحسين الواقع الاقتصادي في الريف النجفي كون أن الفقر هو أكثر انتشاراً في مناطق الريفية .

4- زيادة فاعلية شبكة الحماية الاجتماعية لضمان شمولها لأكثر عدد ممكن من العوائل الفقيرة من خلال وضع آلية تستهدف أصحاب الدخل المنعدم والعوائل الأكثر فقراً، والتخلي عن الإجراءات الروتينية للشمول بالشبكة وتوسيع قاعدة المشمولين بها .

5- تحسين أوضاع المرأة النجفية عن طريق توفير الفرص التعليم ودعم المشاريع التي تعمل فيها وخاصة المناطق الريف كونها الأكثر فقراً

6- القيام بوضع برامج خاصة تتضمن تحسين الوضع المعاشي للفقراء بزيادة دخولهم وزيادة قدرتهم الذاتية على تنمية مواردهم، وهذا يتطلب جملة من الإجراءات التشريعية والتنفيذية كتوفير الخدمات الأساسية للفقراء والتركيز على المناطق الأكثر فقراً وفتح المعاهد والمراكز الخاصة بالتدريب لزيادة فرص العمال للحصول على العمل وبأجور أعلى وضمان تحسين مستواهم الاقتصادي والاجتماعي . وتوفير الدعم للمشاريع الصغيرة ومتوسطة في محافظة النجف رفع المستوى المعيشي للطبقة الفقيرة .

7- يجب استغلال الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية وتطوير القطاعات الصناعية والزراعية كونها لها دور في القضاء على مشكلة البطالة وعدم الاعتماد على القطاع السياحي فقط، مما يسهم في تنمية الاقتصادية والاجتماعية للمحافظة، وأن توسع في إقامة الصناعات التي تتطلب أيدي عاملة كثيفة من



العنصر النسوي (الصناعات النسيجية، والألبسة، الغذائية) يسهم في خلق مردودات الاقتصادية والاجتماعية لها كذلك يسهم في تقليل معدل البطالة وخاصة أن الفئة الاناث هي الأكثر لفئات تعرض المشكلة البطالة .

8- يجب معالجة الفساد الإداري والمالي الذي يعاني منه العراق بشكل عام ومحافظة النجف بشكل خاص، كونه المسبب الأول لمشكلة الفقر وزيادتها.

هوامش البحث

- (1) سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد- السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة الى الوطن العربي- مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ،بيروت، 2008، ص39
- (2) حميدة شاكر مسلم الايدامي، "الآثار الاقتصادية للفقر والبطالة في إطار التحول الاقتصادي" (العراق دراسة حالة)، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بغداد، وقائع مؤتمر جامعة القادسية للمدة 17-18 اذار، المجلد الثاني، 2009، ص 433-434
- (3) منظمة العربية للتنمية الزراعية، "دراسة اتجاهات ومؤشرات الفقر في الدول العربية"، جامعة الدول العربية، السودان الخرطوم، 2009، ص6
- (4) عدنان داود محمد العذاري وهدى زوبر الدعيمي- قياس مؤشرات الفقر في الوطن العربي . دار جرير- الطبعة الأولى 2010- ص24
- (5) Rente Shubert, Poverty developing countries: its definition, Ettent and Implication, Economics, (Mc. Grow- Hill Inc, New Yourk, 1994), pp.17-40.
- (6) صبحيه عبدالقادر دخل الله، "التباين المكاني لتوزيع ظاهرة الفقر في نابلس وسبل مكافحته دراسة في جغرافية التنمية"، رسالة ماجستير في الجغرافية، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2012، ص31
- (7) حيدر مجيد عبود الفتلاوي، " دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق للمدة 1970 - 2006"، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة الكوفة، 209، ص49
- (8) أحمد خليل الحسيني، "الفقر والدولة - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مطبعة الدار العربية، 2010، ص234
- (9) حصر وري نادية وآخرون، "تحليل وقياس الفقر في الجزائر، دراسة تطبيقية في ولاية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2009، ص17
- (10) أحمد خليل الحسيني، مصدر سابق، 2010، ص234
- (11) تقرير التنمية البشرية، الصادر عن البرنامج الامم المتحدة الإنمائي، 2010، ص95
- (12) محمود شعبان . الرؤية النظرية للفقر . القاهرة ، 2005، ص48-49
- (13) عبد الرزاق الفارس، "الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي . الطبعة الأولى . بيروت . مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص28-29
- (14) راجي محيل هليل الخفاجي، "قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة (1987-2007)"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة المستنصرية 2009، ص31-32
- (15) عدنان محمد داود العذاري وهدى زوبر ، مصدر سابق، 2010، ص31-32
- (16) Kemal Dervis & others , General Equilibrium Models for Development policy , world bank , research publication , washington, 1982, p. 427.



- (17) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية لأعوام مختلفة .
- (18) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لمحافظة النجف 2005م، بغداد، وزارة التخطيط، 2006م، صفحات مختلفة
- (19) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات سكان العراق لسنة 2007م، ص 45.
- (20) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات سكان العراق لسنة 2012-2013م، ص 46.
- (21) ريسان حاتم كاطع العفلوكي، تحليل مؤشرات الفقر في حضر مدينة الديوانية دراسة حالة، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الديوانية، 2009م، ص 165
- (22) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لمحافظة النجف، لعام 2012 م، ص 50
- (23) جمهورية العراق، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، الجزء الثالث: الملف الإحصائي، بغداد، 2006م، ص 19
- (24) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لمحافظة النجف 2005م، مصدر سابق، ص 64
- (25) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، برنامج الأغذية العالمي، تحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق، 2007م، بغداد، وزارة التخطيط، 2008 م، ص 184
- (26) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، برنامج الأغذية العالمي، تحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق، 2007م، مصدر سابق، 2008 م، ص 185
- (27) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لمحافظة النجف 2005 م، مصدر سابق، 2006م، ص 59
- (28) جمهورية العراق، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق : بغداد، 2014 م، ص 36
- (29) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لمحافظة النجف، 2005م، مصدر سابق، 2006 ص 89
- (30) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لمحافظة النجف، 2005م، مصدر سابق، 2006 م، ص 63
- (31) جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات "المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسر في العراق"، مصدر سابق، 2012م، ص 217
- (32) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، "المجموعة الإحصائية لمحافظة النجف 2012م"، مصدر سابق، 2009م، ص 12
- (33) جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، "المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسر في العراق"، مصدر سابق، 2007م، ص 326
- (*) معدل النشاط الاقتصادي المنقح هو عدد السكان النشطين اقتصادياً بعمر (15) سنة فأكثر مقسوماً على عدد السكان بعمر (15) سنة فأكثر $\times 100$ ، بينما معدل النشاط الاقتصادي:- هو عدد السكان النشطين اقتصادياً بعمر



- (15) سنة فأكثر مقسوماً على عدد السكان الكلي $100 \times$ ، في حين يشمل السكان النشطون اقتصادياً، السكان العاملين + السكان العاطلين الذين يبحثون عن عمل.
- (34) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية النجف 2012م، مصدر سابق 2009 م، ص 12
- (35) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، "مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2006م"، بغداد، 2007 م، ص 37
- (36) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لمحافظة النجف، 2005م، 2006م، مصدر سابق، ص 92
- (37) نفس المصدر السابق، ص 92
- (38) جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المسح الاقتصادي والاجتماعي 2012م، 2014، ص 413-415-489
- (39) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لمحافظة النجف، لعام 2005م، مصدر سابق، 2006م، ص 63
- (40) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، برنامج الأغذية العالمي، تحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق 2007م، بغداد، 2008 م، ص 188
- (41) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، منظمة الأغذية العالمية W.F.P، تحليل الأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق، بغداد، 2006 م، ص 133
- (42) جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسر في العراق 2007 م، 2009م، مصدر سابق، ص 494-496-497.
- (43) جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسر في العراق 2012م، 2014م، مصدر سابق، ص 349-350-351.
- (44) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية لمحافظة النجف 2005، مايس 2006 م، مصدر سابق، ص 89
- (45) الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج العامة لقياس الفقر في العراق، بيانات غير منشورة 2012م، 2014 ص 11
- (46) الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج العامة لقياس الفقر في العراق، بيانات غير منشورة 2012م، 2014 ص 12
- (47) الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج تحليل الفقر بالاعتماد على نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي /2012م
- (48) نتائج تحليل الفقر بالاعتماد على المسح الاجتماعي والاقتصادي، الجهاز المركزي للإحصاء، مصدر سابق 2012م.
- (49) د. مهدي محسن العلق، وقصي عبدالفتاح رؤوف، مصدر سابق، 2011م، ص 44-45
- (50) جمهورية العراق للجنة الفنية الدائمة لسياسية الحد من الفقر، مواجهة الفقر في العراق، تقرير تحليل يحول الظروف المعيشية للشعب العراقي، 2010م، ص 367-370-372
- (51) جمهورية العراق للجنة الفنية الدائمة لسياسية الحد من الفقر، مواجهة الفقر في العراق مصدر سابق، 2010م، ص 234
- (52) الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج تحليل الفقر بالاعتماد على نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي /2012م



- (53) جمهورية العراق اللجنة الفنية الدائمة لسياسية الحد من الفقر، مواجهة الفقر في العراق، مصدر سابق، 2010م، ص 235
- (54) الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج تحليل الفقر بالاعتماد على نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي / 2012 م.
- (55) جمهورية العراق اللجنة الفنية الدائمة لسياسية الحد من الفقر، مواجهة الفقر في العراق، مصدر سابق، 2010م، ص 234
- (56) جمهورية العراق اللجنة الفنية الدائمة لسياسة الحد من الفقر، مواجهة الفقر في العراق، مصدر سابق، 2010م، ص 234
- (57) عدي سالم الطائي، واقع شبكة الحماية الاجتماعية في العراق وإمكانية تطويرها (محافظة نينوى أنموذجاً)، جامعة الموصل، مجلة بحوث مستقبلية، العدد 24، 2008م، ص 126.
- (58) إدريس هادي صالح، ضوابط الشمول بشبكة الحماية الاجتماعية، بغداد وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، 2006م، ص 2.
- (59) ليلى كاظم عزيز، وآخرون، دور شبكة الحماية الاجتماعية في التخفيف من الفقر في العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، 2008م، ص 17.
- (60) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، الجزء الأول، تقرير التحليلي، مصدر سابق، 2006م، ص 190
- (61) سعد طه علام، التممية .. والمجتمع؛ الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، 2007م، ص 122-123-1234
- (62) نبيل جعفر عبد الرضا، الاقتصاد العراقي في مرحلة مابعد السقوط، الطبعة الأولى، مؤسسة وارث الثقافية، البصرة، 2008م، ص 77-78
- (63) سعد طه علام، مصدر سابق، 2007م، ص 124.

المصادر

أولاً: ثبت المراجع العربية :

- 1 أحمد خليل الحسيني - الفقر والدولة - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي . مطبعة الدار العربية 2010
- 2- إدريس هادي صالح، ضوابط الشمول بشبكة الحماية الاجتماعية، بغداد وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، 2006م.
- 3- الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج تحليل الفقر بالاعتماد على نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي / 2012
- 4 تقرير التنمية البشرية، الصادر عن البرنامج الامم المتحدة الإنمائي، 2010
- 5 حمدي شاكرم سلم الاديمي، "الآثار الاقتصادية للفقر البطالة في إطار التحول الاقتصادي" (العراق دراسة حالة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، وقائع مؤتمر جامعة القادسية للمدة 17- 18 اذار، المجلد الثاني، 2009
- 6- حيدر مجيد عبود الفتلاوي، "دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق للمدة 1970 - 2006"، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2009
- 7 . حصرور بنادية وآخرون، تحليل وقياس الفقر في الجزائر، دراسة تطبيقية في ولاية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2009.
- 8- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية لأعوام مختلفة.
- 9 جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لمحافظة النجف 2005م، بغداد، وزارة التخطيط، 2006م
- 10- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات سكان العراق لسنة 2007م
- 11- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات سكان العراق لسنة 2012-2013م
- 12- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لمحافظة النجف، لعام 2012م



- 13- جمهورية العراق ،وزارة التخطيط،برنامج الأغذية العالمي ،تحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق 2007م ،بغداد ،وزارة التخطيط، 2008 م
- 14- جمهورية العراق ،وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ،مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق : بغداد، 2014م
- 15- راجي محيل هليل الخفاجي ،قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة (1987-2007)" ،رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة المستنصرية، 2009
16. ريسان حاتم كاطع العفلوكي ،قياس وتحليل مؤشرات الفقر في حضر مدينة الديوانية رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة القادسية، 2009.
17. سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد-السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة الى الوطن العربي - مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2008
- 18.. سعد طه علام .:التنمية ..والمجتمع، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، 2007
19. صبحيه عبد القادر دخل الله، "التباين المكاني لتوزيع ظاهرة الفقر في نابلس وسبل مكافحته دراسة في جغرافية التنمية"، رسالة ماجستير في الجغرافية ،جامعة النجاح الوطنية ،كلية الدراسات العليا، 2012
- 20- عبد الرزاق الفارس . الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي . الطبعة الأولى . بيروت . مركز دراسات الوحدة العربية . 2001
- 21- عدنان ياسين مصطفى، التنمية الاجتماعية في العراق :المسارات والأفاق ورشة عمل تحت عنوان :العراق والمنطقة بعدالحرب :قضايا إعادة الأعمار الاقتصادي والاجتماعي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، 2004
- 22- عدي سالم الطائي، واقع شبكة الحماية الاجتماعية في العراق وإمكانية تطويرها (محافظة نينوى أنموذجاً) ،جامعة الموصل ،مجلة بحوث مستقبلية، العدد 24 ، 2008.
23. عدنان داود محمد العذاري وهدى زوير الدعيمي - قياس مؤشرات الفقر في الوطن العربي . دار جريز الطبعة الأولى 2010-
- 24- نبيل جعفر عبد الرضا ،الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط ،الطبعة الأولى ،مؤسسة وارث الثقافية، البصرة،
- 25- ليلى كاظم عزيز ، وآخرون، دور شبكة الحماية الاجتماعية في التخفيف من الفقر في العراق ، 2008، 2008
26. محمود شعبان . الرؤية النظرية للفقر . القاهرة 2005 .
- 27- منظمة العربية للتنمية الزراعية، "دراسة اتجاهات ومؤشرات الفقر في الدول العربية"، جامعة الدول العربية، السودان الخرطوم، 2009

ثانياً: ثبت المراجع الأجنبية

- 1-Rente Shubert, Poverty developing countries: its definition, Ettent and Implication, Economics, (Mc. Grow- Hill Inc, New Yourk, 1994
- 2- Kemal Dervis & others , General Equilibrium Models for Development policy , world bank , research publication , washington, 1982,